الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

رقم.....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص: إقتصاديات البنوك والتمويل

# عنـــــوان الموضـــوع:

# إستراتيجية التنويع الإقتصادي الوطني في ظل الأزمة النفطية - حالة الجزائر-

**مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية**


من إعـداد الطالبين:

- تيطوم أيمن
- سعادة السعيد

تحت الإشراف الأستاذ:

- طيبي حمزة


## أعضاء لجنـة المناقشـة:

| اللقب والاسم | الرتبة العلمية | الجامعة | الصفة |
|---|---|---|---|
| بن عبدالرحمان إلياس | أستاذ التعليم العالمي | جامعة المسيلة | رئيسـا |
| طيبي حمزة | أستاذ مساعد أ | جامعة المسيلة | مشرفـا ومقـررا |
| يحياوي عمر | أستاذ مساعد ب | جامعة المسية | مناقشـا |

السنة الجامعية: 2016 / 2017

# شکر و عرفان

# شكر وعرفان

قـــال الله تعـــالى:( لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ) سـورة إبـراهيـم الآيـــة "07".

نحمد الله حمدا كثيرا ونشكره شكرا جزيلا الذي كان له الفضل وعطاءه كريما بحمده لأنه سهل لنا المبتغى وأعاننا على إتمام هذا العمل الذي نسأله

أن يكون خالصا لوجهه الكريم.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذنا الفاضل

والمشرف علينا : حمزة طيبي.

والذي لم يبخل علينا بنصائحه وإرشاداته.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى أساتذتنا بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالمسيلة.

وإلى دفعة 2017/2016 ولكل من ساهم في إنجاح هذا العمل من قريب أو من بعيد.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى عمال و إداريي

قسم العلوم الاقتصادية.

# الإهـــداءات

# إهـــداء

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله،

ونسأله سبحانه وتعال في القول والعمل وأن ينفعنا بما علمنا ويعلمنا ما ينفعنا ويزدنا علما إنه سميع قريب مجيب

أهدي هذا العمل المتواضع إل من قرن الله برها بتوحيده فقال

" وقضى ربك أن لا تعبدو إلا إياه وبالوالدين إحسانا"

فيارب احفظهما وارحمهما كما ربياني صغيرا وأطل عمرها واجعل جنة الفردوس مأواها

كما لا أنس أختي تسبيح وأخي صهيب جعلني الله وإياهم ووالدينا في جنات ونهر في مقعد صدق عند مليك مقتدر

كما لا أنس أساتذتي الكرام وعلى رأسهم مشرف البحث (الأستاذ طيبي حمزة) ومعلمي في الإبتدائي الأستاذ (معيوف نصر الدين) فجزاهم الله وجزى كل من علمني حرفا خير الجزاء في الدنيا والآخرة وجعلهم ذخرا،

إل كل الطلبة الذين صادفتهم في مسيرتي الدراسية

إل كل من ساهم في هذا البحث من قريب أو من بعيد

إل كل من أحبنا في الله وأحببناه في الله جمعنا الله جميعا في مستقر رحمته إنه ولي ذلك والقادر عليه.

أيمن تيطوم

# إهـــداء

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا نهتدي لولا أن هدانا الله،

فلولا الله ما اهتدينا فله الحمد والمنة والشكر،

ونسأله سبحانه القبول في القول والعمل وأن ينفعنا بما علمنا ويعلمنا ما ينفعنا ويزدنا علما

إنه سميع قريب مجيب.

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من قرن الله برها بتوحيده فقال

(وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا)

فيا رب ارحمهما كما ربياني صغيرا واجعل جنة الفردوس مأواهما

كما لا أنسى أخي وأخواتي جعلني الله وإياهم

ووالدينا في جنات ونهر في مقعد صدق عند مليك مقتدر

كما لا أنسى أساتذتي الكرام وعلى رأسهم مشرف البحث ( الأستاذ حمزة طيبي)

فجزاه الله وجزى كل من علمني حرفا خير الجزاء في الدنيا والآخرة

إلى كل الطلبة الذين صادفتهم في مسيرتي الدراسية

إلى كل من ساهم في هذا البحث من قريب أو من بعيد

إلى كل من أحبنا في الله وأحببناه في الله جمعنا الله جميعا في مستقر رحمته إنه ولي ذلك والقادر عليه.

سعادة السعيـــــد

# فهرس المحتويات

# فهرس المحتويات


| | |
|---|---|
| شكر وعرفان | |
| الإهداءات | |
| فهرس المحتويات | II |
| قائمة الجداول | II |
| **المقـدمة** | أ ـ د |
| **الفصل الأوّل: الإطار النظري للتنويع الإقتصادي والنفط** | |
| تمهيد الفصل | 1 |
| **المبحث الأوّل** : ماهية التنويع الاقتصادي | 2 |
| ***المطلب الأول*** : مفهوم التنويع الاقتصادي ودوافعه | 2 |
| *الفرع الاول* : مفهوم التنويع الاقتصادي | 2 |
| *الفرع الثانـي* : دوافع الإتجاه نحو التنويع الاقتصادي | 4 |
| ***المطلب الثانـي*** : مجالات التنويع الاقتصادي | 4 |
| *الفرع الاول* : تنويع القاعدة الإنتاجية | 4 |
| *الفرع الثانـي* : تنويع مجالات التجارة الخارجية | 6 |
| ***المطلب الثالث*** : عناصر التنويع الاقتصادي ومجالاته | 6 |
| *الفرع الاول* : عناصر التنويع الاقتصادي | 6 |
| *الفرع الثانـي* : أهداف التنويع الاقتصادي | 9 |
| **المبحث الثاني** : اليات التنويع الاقتصادي ومعوقاته | 10 |
| ***المطلب الاول*** : ليات التنويع الاقتصادي | 10 |
| *الفرع الاول* : إعادة الإعتبار لدولة التنمية | 10 |
| *الفرع الثانـي* : إقامة شراكة فعالة بين القطاعين العام والخاص | 11 |
| *الفرع الثالث* : تفعيل ومتابعة تنفيذ برامج الإصلاح الإقتصادي | 12 |
| *الفرع الرابع* : تعزيز دور الإستثمار الأجنبي المباشر | 13 |
| *الفرع الخامس* : الإهتمام بفرع الصناعات الصغيرة والمتوسطة | 13 |

| | |
|---|---|
| ***المطلب الثاني*** : معوقات التنويع الاقتصادي | 15 |
| **المبحث الثالث** : مدخل إلى الاقتصاد النفطي | 17 |
| ***المطلب الاول*** : مفهوم النفط،نشأته وتكوينه،خصائصه | 17 |
| *الفرع الاول* : مفهوم النفط | 17 |
| *الفرع الثاني* : خصائص النفط | 18 |
| ***المطلب الثاني*** : ماهية السعر النفطي | 19 |
| *الفرع الاول* : مفهوم سعر النفط | 20 |
| *الفرع الثاني* : أنواع أسعار النفط | 20 |
| *الفرع الثالث :* العوامل المحددة لأسعار النفط | 21 |
| *خلاصة الفصل* الأول | 25 |
| **الفصل الثاني: أهمية التنويع الإقتصادي كمصدر لتمويل الإقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط** | |
| *تمهيد الفصل الثاني* | 27 |
| **المبحث الاول** : الازمة النفطية | 28 |
| ***المطلب الأول*** : اسباب الازمة النفطية 2014 | 28 |
| الفرع الأول : زيادة العرض وانخفاض الطلب العالميين على النفط | 28 |
| الفرع الثاني : انخفاض النمو الاقتصادي العالمي | 29 |
| الفرع الثالث : ارتفاع قيمة الدولار | 29 |
| ***المطلب الثاني*** : أثر انخفاض اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري | 30 |
| ***المبحث الثاني :*** التنويع القتصادي كإستراتيجية لمواجهة الازمة النفطية | 31 |
| ***المطلب الاول*** : واقع وافاق الإستثمار في الطاقات المتجددة كبديل عن النفط في الجزائر | 31 |
| *الفرع الاول* : خدمات الطاقات المتجددة في الجزائر | 31 |
| *الفرع الثاني* : افاق استغلال الطاقات المتجددة في الجزائر | 35 |
| ***المطلب الثاني*** : البدائل غير طاقوية | 38 |
| *الفرع الاول* : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري | 38 |
| *الفرع الثاني* : مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في الإقتصاد الجزائري | 43 |

| | |
|---|---|
| *الفرع الثالث* : مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني الجزائري | 50 |
| الفرع الرابع : مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني الجزائري | 54 |
| *خلاصة الفصل* | 58 |
| **الخاتمة** | 60 |
| **قائمة المراجع** | 66 |


-

# قائمة الجداول

## - قائمة الجداول


| - رقم الجدول | - عنوان الجدول | - الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | القدرات الشمسية للجزائر من خلال المناطق | 32 |
| 2 | برنامج التنمية الطاقات المتجددة 2015-2030 | 37 |
| 3 | تطور تعداد مناصب الشغل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين ( 2007 الى نهاية السداسي الاول من 2013 ) | 39 |
| 4 | تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين 2006 الى 2011 | 40 |
| 5 | مقارنة الصادرات خارج قطاع المحروقات بالواردات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال فترة من 2006 الى 2012 | 42 |
| 6 | تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى الجزائر خلال (2002 – 2014 ) | 45 |
| 7 | توزيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة المصرح بها حسب القطاعات الاقتصادية في الفترة الممتدة من 2002 - 2014 | 46 |
| 8 | توزيع العمالة الناتجة عن المشاريع الاستثمارية الاجنبية في الجزائر حب القطاعات الاقتصادية خلال فترة 2002 - 2014 | 48 |
| 9 | عدد المناصب الموفرة في كل من المشاريع الاجنبية والمشاريع المحلية المصرح بها خلال فترة 2002 - 2014 | 49 |
| 10 | نسبة الاكتفاء الذاتي لمحصول الحبوب خلال فترة (2009 – 2011) | 50 |
| 11 | تطور انتاج السلع الغذائية الرئيسية في جزائر خلال فترة (2005– 2015) | 51 |
| 12 | مساهمة القطاع الزراعي الجزائري في الانتاج المحلي الاجمالي | 52 |
| 13 | مساهمة الزراعة في توفير العمالة خلال فترة 2005-2011 | 53 |
| 14 | الامكانيات السياحية في الجزائر | 55 |
| 15 | تدفق السياح الى الجزائر خلال فترة 2009-2012 | 55 |
| 16 | مساهمة السياح في الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة 2003-2009 | 56 |
| 17 | تطور الميزان السياحي الجزائري خلال فترة (2003-2009) | 57 |

# مقدمة عامة

## المقدمة العامة:

تطمح الجزائر على غرار جميع الدول إلى تحقيق نمو اقتصادي يؤهلها إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي، ولكن هذا الطموح كان بالاعتماد على نشاط تصديري موحد، فصادرات النفط كانت تحقق أكبر نسبة دخل للدولة، و الذي كان يتحدد سعره و كميته إلى حد كبير بعوامل خارجية، مما جعل الاقتصاد الجزائري سريع الت أثر بالتقلبات التي تحدث في اسواق النفط أو باعتبار الجزائر ترتكز على تصدير هذا النوع من الثروات.

ونظرا للتذبذب الذي عرفته اسعار النفط في الاسواق الدولية منذ منتصف 2014 أدى الى انخفاض الصادرات، وبالتالي إعاقة الحركة التنموية، كل هذا أرغم الدولة على إعادة النظر في البحث عن موارد بديلة لقطاع المحروقات، تكون كقطاعات دائمة و ليست زائلة و تساهم في تنويع الاقتصاد الجزائري، ومنه تنويع مصادر الدخل والخروج من الأزمة الراهنة.

### 1 الإشكالية العامة:

مما سبق ذكره، يمكن أن نطرح الإشكالية العامة كما يلي:

ماهي استراتيجية تنويع الاقتصاد الوطني في ظل الأزمة النفطية وانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية؟

### 2 التساؤلات الفرعية

لمعالجة و تحليل هذه الإشكالية ، و بغية الوصول إلى كيفية تنويع الاقتصاد الجزائري نطرح التساؤلات التالية:

- ماهي العوامل المحددة لأسعار النفط؟
- كيف يتأثر الإقتصاد الوطني بتقلبات أسعار النفط؟
- ماهي الحلول الممكنة والمتاحة لمواجهة تقلبات أسعار النفط والتخلص من التبعية النفطية؟

**3 الفرضيات: للإجابة على التساؤلات الفرعية نطرح بعض الفرضيات كما يلي:**

- تعتبر العوامل الإقتصادية والجيوسياسية من بين أهم محددات أسعار النفط في الأسواق العالمية.
- يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى تدهور في المتغيرات الإقتصادية الكلية للإقتصاد الجزائري والعكس صحيح عند ارتفاعها.
- تعتبر استراتيجية التنويع الاقتصادي (الطاقات المتجددة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الاستثمار الأجنبي المباشر، السياحة،الزراعة) كبديل عن النفط في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر.

**4 أسباب الدراسة**

- باعتبار الجزائر دولة نفطية تعتمد وبشكل مفرط على مورد وحيد وناضب في إدارة نشاطها الإقتصادي، وما يشكله ذلك من تهديد لإستقرارها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، مما يحتم عليها البحث عن مصادر بديلة للدخل الوطني.
- إبراز أهمية المساهمة التي يقدمها التنويع الإقتصادي ، كسياسة إقتصادية متوازنة تضمن الاستغلال الأمثل لجميع الموارد المجتمعية المتاحة، المالية والبشرية والطبيعية.

**5 أهمية الدراسة**

- تكمن اهمية الدراسة في كونها تتعرض لأحد اهم المواضيع الحساسة و المهمة على مستوى الاقتصاد الوطني .
- يعتبر موضوع التنويع الإقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط من أهم المواضيع تداولا ونقاشا بين الباحثين والمفكرين وصناع السياسة.
- البحث في الحلول الممكنة والإمكانيات التاحة من أجل اتخلص من التبعية النفطية وإيجاد آليات تنويع مصادر التمويل للتنمية الاقتصادية.

**6 أهداف الدراسة**

- التعرف على أهم مفاهيم وسياسات التنويع الإقتصادي، ودورها في تحقيق التنمية الإقتصادية في الإقتصاديات النفطية.
- التعرف على مختلف متطلبات وأسس بناء اقتصاد متنوع، يحقق التنمية الإقتصادية في الجزائر، بما يضمن الاستقرار ويصون الموارد المجتمعية للدولة.
- دراسة الاقتصاديات النفطية ومن بينها الاقتصاد الجزائري، وتبيان انعكاسات الهزات والأزمات النفطية على المجالات الإقتصادية والإجتماعية.
- تقييم مختلف الجهود التي تبذلها الجزائر خلال السنوات الأخيرة في إطار تنويع الإقتصاد الوطني.

**7 إطار الدراسة**

- **الإطار الزماني** : تم تحديد فترة الدراسة بين سنتي 2005 و 2016، وذلك بالنظر إلى تزامن هذه الفترة مع الارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار النفط، وكذا الإنخفاض الرهيب الذي عرفته أسعار النفط بداية من 2014، وكذا تسخير الجزائر لاعتمادات مالية كبيرة خلال نفس الفترة، للنهوض بالعملية التنموية في كل مجالاتها الإقتصادية والاجتماعية، ومحاولة بناء اقتصاد وطني متنوع ومترابط.
- **الإطار المكاني** : انصب موضوع البحث حول التنويع الإقتصادي في ظل الأزمة النفطية، مع التركيز على حالة الجزائر أثناء القيام بهذه الدراسة.

**8 أدوات الدراسة**

من أجل دراسة موضوع البحث إستخدمنا الكتب، وأطروحات الدكتوراه، ومذكرات الماجستير والماستر، والمقالات والملتقيات، والتقارير ومواقع الأنترنت باللغة العربية ولأجنبية.

## 9 هيكل للدراسة

للإحاطة بإشكالية الدراسة و لتحقيق الأهداف المرجوة منها قمنا بتقسيم العمل إلى فصلين. حيث تناولنا في الفصل الأول ماهية التنويع الإقتصادي وآليات العمل به ومعوقاته، كذلك أعطينا نظرة الإقتصاديات النفطية.

وفي الفصل الثاني فتعرضنا من خلاله إلى أسباب الأزمة النفطية وأثرها على الإقتصاد الجزائري، أيضا قمنا بدراسة الطاقات المتجددة و استخداماتها و الانعكاسات الاقتصادية للطاقة المتجددة ، كما تطرقنا الى قطاع الإستثمار الأجنبي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل استراتيجي للاقتصاد الجزائري ، كذلك قمنا بدراسة واقع السياحة والزراعة في الجزائر و استراتيجية تنمية هذين القطاعين.

# الفصل الأول

**تمهيد الفصل الأول:**

يمثل التنويع الإقتصادي قضية جوهرية في الدول ذات الإقتصاد الأحادي، أو ذات الإقتصاد الذي تهيمن عليه مادة أولية أو سلعة واحدة على عملية الإنتاج والتصدير، وما يترتب عن ذلك من ارتهان الإقتصاد الوطني لهذه المادة أو السلعة في الأسواق الدولية من جهة، ولحجم الاحتياطي والإنتاج منجهة أخرى، وهذا ما من شأنه إحداث اختلالات كبيرة في البنية الإقتصادية لهذه الدول.

وانطلاقا من هذا الواقع، كان إلزاما على الدول ذات الإقتصاديات الأحادية أو بالأخص الدول التي تعتمد بشكل رهيب على عائدات النفط إحداث تحولات وتغيرات جذرية وجوهرية في هيكل اقتصادياتها وعلى كافة الأصعدة، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسساتية ... إلخ، وعلى مختلف المستويات، الوطنية والجهوية والإقليمية، من خلال تبني مسار متكامل ومترابط للعملية التنموية، يقوم على أساس التنويع الإقتصادي، الذي يكفل تحسين أداء الاقتصاد الوطني وتنويعه ويعزز استقلاله وتوازنه ويضمن استدامته.

ويستهدف هذا الفصل الأول من البحث، الإحاطة بمختلف الجوانب المفاهيمية المتعلقة بالتنويع الإقتصادي وآليات العمل به، وكذا التأطير النظري للنفط والإقتصاد النفطي، وبناءا على ذلك قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

**المبحث الأول: ماهية التنويع الإقتصادي وعناصره ومجالاته**

**المبحث الثاني: آليات التنويع الإقتصادي ومعوقاته**

**المبحث الثالث: مدخل إلى الاقتصاد النفطي**

## المبحث الأول: ماهية التنويع الإقتصادي وعناصره ومجالاته

يعتبر التنويع الإقتصادي واحدا من المداخل الرئيسية لمعالجة الإختلالات التي تشهدها البنية الهيكلية للإقتصاديات الأحادية، وذلك من خلال ضمان الإستغلال الأمثل لكل موارد المجتمع المادية والبشرية والمالية من جهة، وتجنب هذه الإقتصاديات مختلف الأزمات والهزات المفاجئة والخطيرة والتي تكون عادة ناتجة عن التقلبات الفجائية في أسعار هذه المواد الأولية من جهة أخرى، ولكن قبل الحديث عن هذا الدور للتنويع الإقتصادي، لابد من التطرق أولا إلى الجوانب النظرية المحيطة بهذا المفهوم.

### المطلب الأول: مفهوم التنويع الإقتصادي و دوافعه

انطلاقا من الأهداف التي تسعى عملية التنمية بمختلف مفاهيمها إلى تحقيقها اعتمادا على إستراتيجية التنويع الإقتصادي، والتي تقوم أساسا على إحداث تحولات هيكلية في الإقتصاد الوطني تؤدي إلى تكوين قاعدة إقتصادية صلبة، متنوعة المقومات، متشابكة النشاطات ومتكاملة الوحدات، بحيث تكون قادرة على الاستجابة للتغيرات الهيكلية في نمط الإنتاج، والتكيف مع متطلبات التنمية الحاضرة والمستقبلية، يتحدد لنا مفهوم التنويع الإقتصادي ودوافع الأخذ به[1].

#### الفرع الأول : مفهوم التنويع الإقتصادي

من أجل تحديد مفهوم التنويع الإقتصادي تم التطرق لمجموعة من التعاريف منها :

"يقصد بالتنويع الاقتصادي عملية تنويع مصادر الدخل، توسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية (السلعية والخدمية) في الناتج المحلي الإجمالي، بما يخلص الإقتصاد من مخاطر الإعتماد على هيمنة مادة أولية أو سلعة واحدة رئيسية (زراعية كانت أم استخراجية)، كما يعني التنويع الإقتصادي عملية استغلال كافة الموارد وطاقات الإنتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية، قادرة على توليد موارد متجددة، وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات، حيث يعد

[1] طبابيية سليمة ولرباع الهادي، **التنويع الإقتصادي خيار استراتيجي لإستدامة التنمية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة والإستثمار في الفضاء الأورومغاربي، جامعة سطيف، 2008، ص:436.

التنويع من الأولويات التي تترجم الاهتمام بسد منابع التخلف والتبعية المفرطة والإعتمادية المتستمرة على الخارج".

هذا التعريف يوضح أن تنويع الإقتصاد يعني أساسا توسيع القاعدة الإنتاجية المحلية، ولا يكون ذلك إلا من خلال تعبئة كل الموارد المجتمعية المتاحة الكفيلة التي تكفل زيادة الإنتاج الوطني لتلبية الإحتياجات المحلية بدرجة أولى.

كما يعرف: " التنويع الإقتصادي بأنه عملية توسيع القاعدة الإقتصادية، وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية، يسهم في إيجاد مصادر أخرى للدخل بجوار النفط"[1]. حيث تشمل القاعدة الإنتاجية قطاعات الإنتاج العيني كالصناعة والزراعة، والقاعدة المالية، قطاعات المصارف والأسواق المالية، بينما تضم القاعدة الخدمية السياحة والتجارة وغيرها.

أيضا يقصد بلتنويع الإقتصادي: العملية التي تتضمن خروج الإقتصاد من حالة الانحسار في مصادر الدخل، وتخفيض الاعتماد على قطاع معين أو سلعة رئيسية وحيدة في الحصول على الإيرادات، وذلك بإقامة قاعدة إقتصادية صلبة، متنوعة المقومات والنشاطات، متكاملة القطاعات ومتشابكة الوحدات، تستجيب للحاجات الأساسية والمتطلبات المتزايدة للمجتمع، توفر الحماية للإقتصاد من الصدمات الخارجية، وتتصف بوجود روابط داخلية قوية بين القطاعات(الفروع والنشاطات) الإنتاجية، بما يؤدي إلى توفير حد أدنى من التماسك و التكامل بينها، لايكون الإقتصاد فيها مرتبطا بالخارج أكثر من الداخل وتعطي قوة دفع ذاتي للتنمية تكفل لها الإستمرار والتجدد مستقبلا"[2].

[1] ابراهيم بلقلة، **آلليات التنويع الصادرات خارج مجال المحروقات وأثرها على النمو الااقتصادي-دراسة حالة الجزائر-** ،مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الشلف، 2009/2008، ص:52 .

[2] عبد العزيز فهمي هيكل، **موسوعة المصطلحات الإقتصادية والإحصائية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1980، ص ص: 255-256.

**الفرع الثاني: دوافع الإتجاه نحو التنويع الإقتصادي**

يمكن أن نجمل مختلف الدوافع التي تملي على الدولة ضرورة التوجه نحو تنويع إقتصادها فيما يلي[1]:

- التقلبات المستمرة في أسعار المواد الأولية التي تشكل العمود الفقري للدول ذات الإقتصاديات الأحادية.
- تذبذب دخل هذه الدول وانعكاس ذلك على إنفاقها العام.
- تفاوت نمط وتيرة التنمية الأفقية والعمودية بها.
- الطبيعة النافذة لهذه الموارد الأولية.
- الإعتماد المستمر والمتزايد على الخارج في استيراد السلع الإنتاجية والإستهلاكية.

**المطلب الثاني: مجالات التنويع الإقتصادي**

إن التنويع الاقتصادي الناجح هو ذلك التنويع الذي تحدد الإدارة التنموية بدقة مستوياته، و فروع الإقتصاد التي ستقع عليها مجهودات تحقيقه قبل الشروع في تنفيذه، والذي يهدف لتحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها، الإقتصادية والاجتماعية والبيئية، فرغم تنوع الأنشطة الاقتصادية واختلافها بين الدول خاصة ما تعلق ببنية و هيكل الاقتصاد الوطني فيها، إلا أن معظم جهود التنويع الإقتصادي ترتكز على:

**الفرع الأول: تنويع القاعدة الإنتاجية**

ويعتبر أهم مدخل لبناء التنويع الإقتصادي وينقسم هذا إلى:

**أولا: تنويع الإنتاج على مستوى الوحدة الإنتاجية(المؤسسة الاقتصادية):** ويحدث تنويع الإنتاج في المؤسسة، عندما تقرر إنتاج سلعة جديدة دون أن تتوقف عن منتجاتها السابقة، وبذلك تنوع إنتاجها، وتتبع المؤسسات هذه السياسة بهدف توزيع المخاطر أو التعويض عن التقلبات الموسمية التي تصيب الطلب على بعض المنتجات أو لوجود فائض في معدات المؤسسة وطاقاتها الإنتاجية بشكل عام، أو في أجهزتها الإدارية، أو رغبة منها في تحقيق معدل

[1] إبراهيم بلقلة، مرجع سبق ذكره، ص: 54.

نمو أكثر ارتفاعا أو أرباحا أكبر في سوق يسودها تناقص الطلب أو تتوقع تناقصه، أو بسبب اتخاذ القرار باستغلال تجديدات أحدثتها المؤسسة على معداتها استغلالا كاملا[1].

**ثانيا: تنويع الإنتاج على مستوى الإقتصاد الكلي:** يحصل تنويع الإنتاج على مستوى الإقتصاد ككل عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية والضرورية للقطاعات الإقتصادية في توليد الناتج الوطني، وهذه القطاعات تشتمل على الزراعة، الصناعة(الاستخراجية والتحويلية) والخدمات، وهنا يظهر بجلاء أن تنويع الإنتاج لابد أن يقوم بالإجمال على الميل إلى زيادة الوزن النسبي للصناعة في مجمل النشاط الإقتصادي.

ومن أهم الاستراتيجيات المتبعة لتطوير مساهمة القطاع الصناعي في الإقتصاد الوطني[2]:

**1. أستراتيجية التصنيع بإحلال الواردات:**

وهي إستراتيجية تصنيع ذات توجه داخلي، تقوم الدولة بانتهاجها لتحقيق الإكتفاء الذاتي، وتقليص التبعية للسوق الدولية التي تتميز بأسعار غير مواتية لها، وتعني هذه الإستراتيجية إقامة بعض الصناعات التحويلية لسد حاجة السوق المحلية بدلا من السلع المصنوعة التي كانت تستورد من الخارج، وعلى ذلك فإن سياسة الإحلال تهدف إلى تخفيض أو منع الواردات من بعض المنتجات الصناعية، وعادة ما تمثل الصناعات الإستهلاكية الأساسية المرحلة الأولى من مراحل تجسيد هذه الإستراتيجية.

**2. إستراتيجية التصنيع على أساس تشجيع الصادرات:**

ويمكن تسميتها أيضا باستراتيجية توجيه التنمية الصناعية نحو الخارج، وتقوم على إنشاء صناعات معينة تتوفر على فرص تصدير كل جزء من إنتاجها، وقد انتهجتها الدول التي لم تنجح فيها إستراتيجية إحلال الواردات في تحقيق ما كان مأمولا منها.

غالبا ما تعتبر كلا الإستراتيجيتين بديلا للأخرى، ولكن ليس بشكل مطلق، فالإتجاه الأول يقول بضرورة التوجه نحو التصنيع بإحدى الإستراتيجيتين، خاصة الثانية منهما على اعتبار أن التصنيع

[1] طيايبية سليمة ولرباع الهادي، مرجع سبق ذكره، ص437.

[2] زرنوح ياسمينة، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر** ، رسالة ماجيستير في العلوم الإقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر،2006/2005، ص ص: 26-29.

الذي يشجع الصادرات يحفز الصناعة على التجديد والابتكار المستديم، لأنه يخضع لاختبار السوق العالمية، ولا يستطيع الترهل معتمدا في ذلك على السوق المحلية، بينما يرى الإتجاه الثاني أنه ليس ثمة ما يبرر اعتبار كل من هذين المنهجين بديلا للآخر، أو افتراض أن التدقيق في اختيار الصناعات التي تعطي الأولوية، بحيث تكون لها ميزة تنافسية فتلبي احتياجات السوق الوطنية، وتستطيع المنافسة في السوق الدولية دون حماية أو دعم[1].

**ثالثا: تنويع مجالات التجارة الخارجية**

إن الحديث عن تنويع التجارة الخارجية، يرتبط إلى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها، وذلك في جانبيها الرئيسيين، الهيكل السلعي للإستيراد والهيكل السلعي الصادرات، فمن خلال دراسة التنوع السلعي للصادرات والواردات يمكن معرفة من جهة، مدى الإعتماد على تصدير سلعة واحدة من خلال قياس نسبتها إلى إجمالي الصادرات، ومن جهة أخرى طبيعة هذه السلعة(هل هي أولية أو مصنعة؟)، فشدة الإعتماد هذه ستؤثر في إمكانية استمرار عملية التنمية الإقتصادية، وبالتالي فإن تنويع هيكل الصادرات سيكون الحل الأمثل لاستمرارها.

وهنا يقصد بعملية تنويع الصادرات توسيع أصنافها، وذلك ليس بتزويد الأسواق الخارجية بالخامات الأولية فحسب بل أيضا بمنتوجات معالجتها وتحويلها وتصنيعها، ثم بالصناعات نصف الجاهزة من الإنتاج المحلي، كما أن شدة التنوع في التركيب السلعي للواردات وعدم التركيز على مجموعة معينة من السلع، سيؤثر على مسار التنمية الإقتصادية ويفقدها استقلاليتها[2].

**المطلب الثالث: عناصر التنويع الإقتصادي وأهدافه**

هناك جملة من العناصر التي تندرج ضمن التنويع الإقتصادي، بحيث تساهم في إعطاء تصور مفاهيمي واضح له، كما تشكل مدخلا تدريجيا لتحديد الأهداف المرجوة منه.

**الفرع الأول: عناصر التنويع الإقتصادي:** باعتبار أن التنويع الإقتصادي يتضمن أساسا الحد من الإعتماد الشديد على قطاع وحيد كمصدر للدخل، ويعني ضمنا تنمية مختلف القطاعات الإقتصادية

[1] محمد سلطان أبو علي، **نظريات التنمية الإقتصادية وسياساتها**، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الرابع، الدار العربية للعلوم-ناشرون-، لبنان، 2007، ص54.

[2] طبابيية سليمة ولرباع الهادي، مرجع سبق ذكره، ص:438

الأخرى وتطويرها، وتفعيل دورها في العملية التنموية، فإن أهد العناصر الرئيسية للتنويع الإقتصادي تتمثل فيما يلي[1]:

**أولا: التنويع الإقتصادي تحرر من الإعتماد على سلعة واحدة رئيسية:**

إن الاعتماد على إنتاج وتصدير سلعة واحدة رئيسية كمصدر وحيد للدخل وتمويل التنمية، يشكل خطرا يهدد مصيره، سيما إذا كان هذا الاقتصاد يعتمد بشكل متزايد ومفرط على إنتاج و تصدير المواد الخام الأولية، هذه الأخيرة غالبا ما تكون لها بدائل معوضة عنها، أو أجل نضوبها محدود، أو أن سعرها وعوائدها معرضة باستمرار للتقلبات والتذبذبات الحادة (كالنفط على سبيل المثال)، وبالتالي فالتنويع الإقتصادي يتضمن معنى التحرر من الاعتماد على سلعة رئيسية واحدة، قد تكون عرضة لتدهور مستمر في شروط التبادل التجاري الدولي.

**ثانيا: التنويع الإقتصادي "عملية تدريجية لتنويع مصادر الدخل":**

يتضمن مفهوم التنويع الإقتصادي عمليا بناء قاعدة إقتصادية صلبة، مدعمة ذاتيا، متنوعة المقومات، متكاملة القطاعات ومتشابكة الوحدات، قادرة على توفير فرص عمل للمواطنين، وعلى إنتاج احتياجاتهم، تقود منطقيا إلى إيجاد مصادر دخل جديدة ومتجددة في مجال الناتج المحلي الإجمالي، تمويل الميزان التجاري، تمويل الميزانية العامة وتوليد الفائض الإقتصادي، بحيث يكفي في المستقبل لتحمل أعباء تمويل الإستثمارات المادية والبشرية اللازمة لإستمرار عملية التنمية[2].

**ثالثا: التنويع الإقتصادي "عملية نسبية لتحول الإقتصاد الوطني"**

يتكون الإقتصاد الوطني من قطاعات رئيسية، تربطها علاقات متداخلة ومتشابكة، وبالتالي يشكل ذلك منطلقا لإحداث تحولات بنيوية في هيكل الإقتصاد، وتحديد الأهمية النسبية للأنشطة الرئيسية بمختلف فروعها، بالإضافة إلى تشخيص القدرات المواردية للإقتصاد من خلال الأنماط الإنتاجية المعتمدة، كما تحتل التغيرات الهيكلية حيزا كبيرا في السياسات الإقتصادية، وبرامج التنويع المنتهجة في المجتمع والإقتصاد بصفة خاصة، وتتجلى أهمية ذلك في كون هذه التغيرات ترتبط بشكل واضح بالنمو الإقتصادي، الذي ينبغي تحقيقه في كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع،

[1] طبابيية سليمة ولرباع الهادي، مرجع سبق ذكره، ص439-441.
[2] محمد سلطان أبو علي، مرجع سبيق ذكره، ص:60.

حيث تتطلب كل مرحلة من مراحل هذا التطور المحافظة على توازنات معينة للأجزاء المكونة للإقتصاد[1].

**رابعا: التنويع الإقتصادي "عملية تراكمية لزيادة مساهمة القطاعات الإقتصادية المختلفة في الناتج والإنتاجية":**

إن التنويع هو العملية التي تهدف إلى توازن البنية الهيكلية للإقتصاد، وذلك عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية للقطاعات الإقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي والدخل الوطني، بحيث تسهم من خلاله معظم القطاعات الاقتصادية بنسبة مهمة ومتساوية في ذلك.

كما يتضمن التنويع الإقتصادي تصحيح الهيكل الجغرافي للناتج والإنتاجية، أي تحقيق مبدأ التوازن الجهوي والإقليمي، بما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في كل المناطق، وخلق حالة من التكافؤ في النمو بين الأقاليم المختلفة لتوفير الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي.[2]

**خامسا: التنويع الإقتصادي "عملية مرادفة للتنمية الإقتصادية"**

إن التنمية تتضمن حدوث تغيرات نوعية في جوانب عديدة، من ذلك تغيرات في تراكيب الإنتاج، هيكل مساهمات المدخلات المختلفة في العملية الإنتاجية، كيفية تخصيص الموارد المتاحة وتوزيعها بين القطاعات الإقتصادية كافة، زيادة الرفاهية المادية للأفراد من خلال احداث التغيرات المختلفة في الهيكل الإقتصادي، خصوصا في نقل تركيزه من انتاج وتصدير المواد الأولية إلى تصنيعها عن طريق تطوير الصناعة التحويلية، والتي تعد رائدا أساسيا في دفع عجلة التنمية إلى الأمام، وعليه فإن التنمية الإقتصادية بهذا المعنى، تهدف إلى خلق إقتصاد متنوع الهيكل، تساهم فيه جميع القطاعات والنشاطات الإقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي والدخل الوطني، بصفة متوازنة دون التركيز على قطاع معين أو سلعة رئيسية واحدة كمصدر للدخل.

[1] طبابيية سليمة ولرباع الهادي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 439-441.

[2] ناجي بن حسين، **دراسة تحليلية لمناخ الإستثمار في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007/2006، ص77.

**سادسا: التنويع الإقتصادي"توسيع المشاركة في جهود التنمية"[1]**

إن التنويع الإقتصادي هو تلك العملية التي تتيح مجالا واسعا لترسيخ أسس سليمة لإقامة نظام إقتصادي مختلك، يتصف بالتنوع، ويكون مستقرا وكفؤا، يتضمن مبادئ وأهدافا واضحة، تعمق التكامل والتماسك الإقتصادي والإجتماعي، ويلعب دورا محوريا وإيجابيا في عملية التنمية، وهذا النظام لا يكون إلا من خلال إعطاء دور هام ومميز للقطاع الخاص، في المساهمة في تنفيذ المشروعات التنموية، سواء على المستوى القطري أو الإقليمي، وذلك لاعتبارات عديدة أهمها توسيع مشاركته في التنمية إلى أقصى حد ممكن، وفي كل المجالات، خاصة في النشاطات التي تتناسب مع مؤهلات وقدرات القطاع، كما أن إسناد دور هام للقطاع الخاص لا يعني إغفال دور القطاع العام الذي يقود التنمية ذاتها، ويتولى توجيهها ومتابعتها، خاصة في المجالات التي تتطلب قدرات استثمارية ضخمة وبرامج مكلفة طويلة الأجل.

**الفرع الثاني: أهداف التنويع الإقتصادي**

لقد تعددت أهداف التنويع الإقتصادي تبعا لمستويات التنمية في الدول المختلفة، إلا أن حتمية تنويع الإقتصاد في الدول ذات الإقتصاديات الأحادية ترمي إلى تحقي جملة من الأهداف لعل أهمها[2]:

- تطوير منتجات أخرى غير المواد الأولية، كعامل مولد للدخل لمواجهة حالة نضوب هذه الموارد أو تناقصها.
- تفادي التذبذب في أسعار هذه الموارد، وبالتالي الإيرادات والنفقات العامة.
- تعزيز قدرة الإقتصاد الوطني في الإعتماد على الذات ودفع عملية التنمية.
- تحقيق الإكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات والحد من الواردات.
- ضمان استغلال كافة طاقات المجتمع وموارده المختلفة مادية كانت أو بشرية.
- الرفع من القدرة التفاوضية للدولة في التجارة الخارجية والحفاظ عليها.

[1] جميل طاهر، **تقرير بشأن اجتماع الخبراء حول التنويع الإقتصادي في الدول العربية**، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة أوابك، المجلد 28، 2002، ص103.

[2] ناجي بن حسين، مرجع سبق ذكره، ص:78.

إن دعم مختلف القطاعات وتنميتها يعتبر ضرورة إقتصادية من أجل إقامة اقتصاديات تنافسية، والاندماج الفعال في الإقتصاد العالمي دون الإعتماد على الموارد الأولية بشكل كبير.

**المبحث الثاني: آليات التنويع الاقتصادي ومعوقاته**

يتطلب تحقيق التنمية المستدامة اعتمادا على إستراتيجية التنويع الاقتصادي جملة من الإجراءات الواجب اتخاذها، تنطلق من إدراج مبادئ وأسس الاستدامة في مختلف مراحل إنجاز هذا التنويع، ومن خلال جملة الآليات المحددة التي تسمح بنجاحه، وصولا إلى مرحلة تأهيل الاقتصاد الوطني بشكل عام للانطلاق في عملية التنمية المستدامة[1].

**المطلب الأول: آليات التنويع الاقتصادي**

ويقصد بها الآليات التي يتوفر عليها نجاح التنويع الاقتصادي، وتختلف هذه الآليات من اقتصاد إلى آخر، وذلك تبعا للتوجهات الإيديولوجية السائدة، مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي، طبيعة الظروف والتحولات الداخلية التي يمر بها الاقتصاد الوطني، وكذلك الظروف الدولية المحيطة به والمؤثرة فيه، خاصة ما كان منها في المجال الاقتصادي، وبالتالي فإن تبني آليات معينة لتحقيق التنويع الاقتصادي لابد أن يكون قد ثبت نجاحها وفعاليتها وكفاءتها في تحقيق التنمية والنهوض الاقتصادي، خاصة إذا توفرت لها الإمكانيات الضرورية المادية منها والبشرية والتقنية، ومن بين تلك الآليات ما يلي:

**الفرع الأول: إعادة الاعتبار "لدولة التنمية"**

لقد طرحت فكرة الدولة ذات التوجه التنموي في أدبيات التنمية الاقتصادية منذ زمن ليس ببعيد، باعتبارها الجهة التي تستطيع أن تقود عمليات التصنيع بشكل سريع، خاصة عندما تكون في مستويات متخلفة على مضمار التقدم الاقتصادي[2].

[1] عبد الرزاق فوزي،، كاتيا بوروية، **التنمية المستدامة ورهانات االنظام الليبرالي بين الاقع والآفاق المستقبلية**،، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الاورومغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، 2009، ص:18.

[2] لطفي طنطاوي، **أغراض التنمية المستدامة في المنطقة العربية**، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، 2009، ص08.

وتعتبر الدولة تنموية، إذا تمكنت من إطلاق عملية تمكنت من إطلاق عملية تنموية متواصلة، لا تقتصر فقط على معدلات نمو مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي، وإنما تحدث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي، وفي علاقتها بالاقتصاد الدولي، وانطلاقا من ذلك يتأكد الدور التداخلي الهام والمحفز للدولة في العملية التنموية، والذي يأخذ شكل التوجيه الاستراتيجي لعملية التنمية، الذي يهدف إلى إحداث تغييرات كبيرة وجوهرية في التركيبة القطاعية للاقتصاد الوطني، تقود إلى تحقيق التنويع الاقتصادي من جهة، ورفع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى[1].

**الفرع الثاني: إقامة شراكة فعالة بين القطاعين العام والخاص**

يعتبر العمل على ترسيخ نظام اقتصادي مختلط، قائم على أساس الشراكة الواسعة والتعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص، وتحديد أدوار كل منهما في عملية التنمية الاقتصادية، من أهم الآليات التي تدفع بنجاح عملية التنويع الاقتصادي، وذلك بالنظر إلى أن حدوث تفاعل كبير بين القطاعين العام والخاص، وفي مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، يؤدي إلى ارتفاع العائد التنموي الديناميكي الناتج عن هذه التفاعلات، خاصة وأن علاقات الترابط والتشابك بين فروع النشاط الاقتصادي في المراحل الأولى للنمو الاقتصادي، تنشأ عادة بين الوحدات الاقتصادية العامة والخاصة، وما بين مختلف القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي يقود إلى تعظيم الصلات بين المكونات الاقتصادية والتقنية والمؤسسية، التي تربط بين مختلف أجزاء الاقتصاد القومي.

إن القطاع الخاص لا يمكنه أن ينمو ويزدهر إلا إذا كان إلى جانبه قطاع عام قوي، وهذا ما يقتضي[2]:

- إصلاح القطاع العام وتفعيل دوره التنموي: من خلال الأخذ بالأسلوب العلمي في وضع الخطط والبرامج التنموية من جهة، خاصة ما تعلق منها بمشاريع وبرامج البنية التحتية،

[1] عبد الرزاق فوزي،، كاتيا بوروية، مرجع سبق ذكره، ص21.

[2] :لطفي طنطاوي، مرجع سبق ذكره، ص 09.

سواء كانت مادية (كالطرق والمواصلات والمياه والكهرباء...)، أو غير مادية (كالتعليم والتدريب والصحة...)، وفي إدارة مؤسسات الدولة والهيئات التابعة لها والتي تخطط لهذه المشاريع وتقوم بعملية تنفيذها أو متابعتها وإدارتها من جهة ثانية.

- دعم ومساندة القطاع الخاص: خاصة ما تعلق بأنواع المساندة التي تعزز توجه هذا القطاع نحو مختلف الأنشطة الاقتصادية، ما ارتبط منها بالإجراءات التحفيزية كتخفيض الضرائب أو الإعفاء منها، تسهيل إجراءات الحصول على القروض البنكية، أو ما تعلق منها بالجوانب التشريعية والإدارية المنظمة لعمل هذا القطاع الخاص.

**الفرع الثالث: تفعيل ومتابعة تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي**

ينصرف الإصلاح الاقتصادي إلى ترك إدارة النشاط الاقتصادي إلى قوى السوق، وتقليل التدخل الحكومي، بما يكفل تحسين الكفاءة التخصيصية لموارد المجتمع، خاصة إذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من اختلالات كبيرة مثل العجز المستمر في الموازنة، التضخم الجامح، المديونية المرتفعة...ويمكننا تحديد أهم عناصر سياسات الإصلاح الاقتصادي أو التعديل الهيكلي فيما يلي[1]:

- إحداث تعديلات في هيكل وملكية وسائل الإنتاج، وتشجيع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي.
- إصدار قوانين تنظم عمل السوق المالية وتداول رأس المال بهدف زيادة فعالية آلية السوق، وتعزيز اتجاه تحديث هيكل الملكية.
- إجراء تعديلات جوهرية في أسلوب إدارة المشروعات العامة، واعتماد مبدأ التمويل الذاتي لها.
- تحجيم وظيفة الموازنة العامة كأداة للتوازن الاجتماعي، من خلال تخفيض النفقات العامة وتقليص الدعم، وإطلاق العوامل الاقتصادية وحدها لبلوغ التوازن من ناحية، ولمكافحة التضخم من ناحية أخرى.

[1] مدنيي بن شهرة، **الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2009، ص:51.

- تسهيل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية خاصة ما كان موجها منها إلى تعزيز وتنويع الاقتصاد الوطني.

**الفرع الرابع: تعزيز دور الاستثمار الأجنبي المباشر**

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من العناصر الديناميكية التي تدفع عملية التنمية الاقتصادية عبر العالم، وعاملا مهما في تنمية الطاقات الإنتاجية وتوسيعها، وزيادة الدخل الوطني وتوسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، وهو ما جعله ذا أهمية استثنائية بالنسبة للدول التي تعاني اقتصادياتها من محدودية ونقص مصادر تمويل التنمية فيها، على أن يظل ذلك مقرونا بجملة من الإجراءات التحفيزية والتنظيمية التي تسهل تدفق هذا النوع من الاستثمارات فيما بين الدول.

وتبرز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية المستدامة من خلال العناصر التالية[1]:

- يعتبر مصدر مهم لتمويل التنمية في الدول التي تفقد المصادر الضرورية لذلك، بسبب ضعف معدلات الادخار المحلي.
- نقل التكنولوجيا في شكل تنويعات جديدة من مدخلات رأس المال.
- يساهم في تنمية رأس المال البشري في الدول المضيفة من خلال التدريب والتكوين.
- يساعد على الاستغلال الأمثل للموارد المحلية المتاحة (مالية، بشرية، طبيعية...)، وقيام العديد من الصناعات التي تمد المشروعات الأجنبية باحتياجاتها، أو الصناعات المكملة لمنتجات المشروعات الأجنبية.
- يساهم في خلق مناصب عمل جديدة، وبالتالي الحد من البطالة في الدول المضيفة.
- يساهم في تلبية احتياجات السوق المحلية من السلع والخدمات.

**الفرع الخامس: الاهتمام بفرع الصناعات الصغيرة والمتوسطة**

يمثل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حجر الزاوية في تحقيق التطور الاقتصادي والتصدي للمشاكل الاجتماعية كالبطالة والفقر من جهة، وتوسيع القاعدة الإنتاجية وتحقيق

[1] :نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص ص: 469-470.

التكامل الصناعي من جهة أخرى، كما أن الاقتصاد التنافسي ذو القاعدة الإنتاجية العريضة لا يقوم فقط على وجود الشركات العملاقة والكبيرة، بل بوجود بيئة جاذبة للأعمال الريادية وبتوفر شبكة واسعة وكفاءة من الموردين، والقادرة على تلبية احتياجات الشركات الكبيرة، وغيرها من الأنشطة التكميلية في أي القطاعات الاقتصادية، وهو ما تقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يزيد من فرص التنمية وتنويع القاعدة الإنتاجية، وتظهر أهمية هذه المؤسسات كأحد أهم روافد العملية التنموية، ومدخل رئيسي للتنويع الاقتصادي من خلال ما يلي[1]:

- المساهمة في الحد من البطالة بتوفير فرص عمل حقيقية ومنتجة، بشكل مستمر وبتكلفة منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بالصناعات الكبيرة.
- إن هذه المؤسسات تمثل الركيزة الأساسية التي يعمل من خلالها القطاع الخاص، وبالتالي فإن مساندة هذه المؤسسات تعد تدعيما لدور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.
- المساهمة في تحقيق إستراتيجية التنمية الحضرية والمكانية، وبالنظر لصغر حجمها فإن بإمكانها التوغل في القرى والأرياف والحد من هجرة سكانها إلى المدن الكبيرة.
- المساهمة في تحقيق سياسة إحلال الاستيرادات، من خلال تصنيع السلع التي يمكن تصنيعها محليا، وبكفاءة مقاربة للسلع المستوردة، بالتالي معالجة اختلال ميزان المدفوعات.
- تسهم في تدعيم علاقات التشابك القطاعي في الاقتصاد الوطني، من خلال دعم المؤسسات الكبيرة، عبر توزيع منتجاتها أو إمدادها بمستلزمات الإنتاج، أو من خلال التعاقد معها لتصنيع بعض المكونات، أو القيام ببعض مراحل العملية الإنتاجية اللازمة للمنتج النهائي.
- تعمل هذه المؤسسات على زيادة مشاركة المرأة في الأنشطة الإنتاجية المدر للدخل.

[1] مصطفى بن ساحة، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الإقتصادي في الجزائر**، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشوة)، المركز الجامعي بغرداية، 2011/2010، ص:157.

- تساهم في زيادة الناتج المحلي، وفي تنمية العائد المالي للدولة من خلال اقتطاعات الضرائب، كما تساهم في تعبئة رؤوس الأموال التي كان من الممكن أن تتوجه إلى الاستهلاك، وبالتالي ستؤدي إلى زيادة الاستثمارات.
- المساهمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوطين التقنية الحديثة، وتعزيز وزيادة القدرة التصديرية للمنتجات المحلية[1].

**المطلب الثاني: معوقات التنويع الاقتصادي**

إن العراقيل والمعوقات التي تحد من سرعة إنجاز ونجاح التنويع الاقتصادي في الدول ذات الاقتصاديات الأحادية، كالدول النفطية تعتبر بشكل مباشر معوقات تقف في طريق تحقيق التنمية المستدامة في هذه الدول، والتي يقع على عاتقها بذل المزيد من الجهود لتجاوزها، ولعل أهم هذه العراقيل تتمثل فيما يلي[2]:

- الافتقار إلى قاعدة تكنولوجية محلية من جهة، وصعوبة نقل وتوطين التكنولوجيا من جهة أخرى.
- ندرة الموارد الزراعية وموارد المياه الطبيعية في بعض الدول النفطية، وهو ما حد من نجاح فرص تعزيز دور القطاع الزراعي في بناء التنويع الاقتصادي.
- بعض الدول النفطية تعاني من فقر عام في الموارد البشرية المحلية من جهة (كدول الخليج العربي مثلا)، والإفراط في الاعتماد على العمالة الأجنبية من جهة أخرى، خاصة في ظل الارتفاع الكبير لتكاليفها.
- القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي، والافتقار إلى المناخ الملائم، والضمانات القانونية لهذا الاستثمار.
- غياب الاستقرار السياسي في بعض الدول النفطية، ما جعل مسألة الحفاظ على الأمن في بعضها وتأمين الحدود في البعض الآخر، يستنزف موارد مالية ضخمة في بعض

[1] مصطفى بن ساحة، مرجع سبق ذكره، ص:158.
[2] :اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سبق ذكره، ص ص19-20.

الأحيان، والتي كان يمكن استغلالها في تمويل مشاريع التنويع الاقتصادي والعملية التنموية.

- تعاني العديد من الدول أحادية الاقتصاد، عدم توافق كبير بين نوعية مخرجات التعليم والتكوين، واحتياجات الاقتصاد الوطني من العمالة.

إن تنوع أسباب قصور عمليات التنويع في العديد من الاقتصاديات التي تعتمد على قطاع وحيد في إحداث التنمية الوطنية الشاملة، يستدعي حتما العمل على تجاوز هذه المعوقات، من خلال إستراتيجية شاملة، تحقق التنويع الحقيقي الذي يكفل توسيع مجالات توظيف المدخرات التي تحصل عليا هذه الدول، والمتأتية من عملية تصدير الموارد الطبيعية في صورتها الأولية، لإقامة اقتصاد حقيقي وليس صناعات استهلاكية وتجارة واستيراد فقط، والمسؤولية الأولى تقع على عاتق الإدارة التنموية في هذه الدول.[1]

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سبق ذكره، ص 20.

## المبحث الثالث: مدخل إلى الإقتصاد النفطي

يعتبر النفط سلعة استراتيجية تحكمها أبعاد وعوامل اقتصادية وسياسية وأمنية، بحيث تؤثر هذه السلعة على مختلف الأطراف في سوق النفط، وترجع العوامل المؤثرة على الأسعار إلى عدد من العوامل من بينها: عوامل إقتصادية وسياسية، عوامل جيوسياسية، كذلك الإختلاف في الرؤيا والمصالح بين المنتجين والمستهلكين، ولكن يبقى العرض والطلب هما المحددان الأساسيان لسعر النفط شأنه في ذلك شأن أي سلعة أخرى.

### المطلب الأول: ماهية النفط

يعتبر النفط مادة مهمة للغاية، وهذا راجع لأهميته البالغة سواء بالنسبة للدول التي تستورده حيث باتت مسألة تأمين النفط بالنسبة لها مسألة حيوية ومصيرية، كذلك بالنسبة للدول المصدرة له وذلك لما يدره من مداخيل مالية من خلال تصديره.

#### الفرع الأول: مفهوم النفط

إن كلمة النفط في الأصل هي كلمة لاتينية petroleum وتعني petr صخر+زيت oleum أي بمعنى زيت الصخر، يعتبر النفط مادة بسيطة ومركبة في ذات الوقت، فهو بسيط من حيث أنه يتكون كيميائيا من عنصرين هما الهيدروجين والكربون. وهو مركب من حيث اختلاف خصائص مشتقاته باختلاق التركيب الجزئي لكل منها، فكل مادة تتكون من جزيئات هي وحدات تركيبها الأساسية، وكل جزء يتألف من ذرات، وتتحد خصائص المادة بعدد ونوع الذرات التي تتحد لتكون جزيئاتها وبعدد ونوع الروابط التي تساهم في هذا الاتحاد فتنتج عنها في كل حالة منتوج نفطي ذو خصائص تختلف عن المنتجات الأخرى[1].

لذلك نجد تعريفات مختلفة للنفط حسب أشكاله:

يعرف النفط على أنه مادة سائلة وهي مادة الهيدروكاربونات السائلة ويطلق عليها النفط الخام، وهذه المادة السائلة لها رائحة خاصة ومتميزة ولونها متميز بين الأخضر والأسود والبني والأصفر، كما أنه مادة لزجة وهذه اللزوجة مختلفة بحسب الكثافة النوعية لمادة النفط الخام،

[1] حسين عبدالله، **"البترول العربي-دراسة اقتصادية سياسية"**، دار النهضة العربية، 2003، ص02.

وهذهالكثافة النوعية متوقفة ومتحددة بمقدار نسبة ذرات الكربون في مادة النفط الخام فكلما زادت نسبة الذرات كلما زادت كثافته النوعية أو ثقله، والعكس بالعكس[1].

كما يعرف أيضا على أنه سائل يتكون بالأساس من خلائط معقدة، وغير متجانسة من مركبات عضوية هيدروكربونية، ذات تركيبات جزئية متنوعة وخصائص طبيعية وكيميائية مختلفة. كما يحتوي على بعض الشوائب كالكبريت والأكسجين والنيتروجين والماء والأملاح، وكذلك بعض المعادن مثل الغناديوم والحديد والصوديوم[2].

**الفرع الثاني: خصائص النفط**

من بين الخصائص التي يؤخذ بها لمعرفة نوعية النفط نذكر مايلي:

**أولا: درجة الكثافة النوعية:** وتعتبر من أهم المؤشرات للدلالة على جودة النفط الخام وتقاس بوحدة معهد البترول الأمريكي API (American Petroleum Institute)، ونعني بها نسبة وزن النفط إلى وزن حجم مماثل من الماء عندما تتعادل درجة حرارتهما، وتتراوح بين 1 و 60 درجة، فكلما كانت كثافة النفط منخفضة كانت درجة كثافته النوعية عالية وجودته أكبر.

وبناءا على هذا المقياس يصبح للنفط ثلاثة أنواع[3]:

1. **النفط الخفيف:** وهو أجود أنواع النفط وتكون درجة كثافته النوعية عالية تبدأمن الدرجة 35 فما فوق، ويستخرج منه البنزين، الكيروسين والغاز الطبيعي... مثل النفط الخام الجزائري.
2. **النفط الثقيل:** درجة كثافته النوعية 28 درجة فما دون ذلك، وتكاليفه مرتفعة، والمنتجات المستخرجة منه ثقيلة (المازوت، الاسفلت..) مثل النفط الخام السوري.
3. **النفط المتوسط:** تكون درجة كثافته النوعية بين 28 و25 درجة، والمشتقات المستخرجة منه متوسطة (مثل زيت التشحيم) ثل النفط الخام السعودي.

[1] أمينة مخلفي، **"أثر الأنظمة الجمركية الإقتصادية على الشركات البترولية-حالة مجمع بركين"**، رسالة ماجيستير، تخصص العلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، غير منشورة"، الجزائر، 2004-2005، ص07.

[2] حسين عبدالله ، مرجع سبق ذكره، ص04.

[3] Mohamed Elhocine Benissad**," éléments d économie pétroière, les hydrocarbures, présent et future",** OPU Algerie, p:38.

**ثانيا: نسبة الكبريت في النفط الخام:** تزداد جودة النفط كلما قلت نسبة الكبريت فيه، لأن وجود الكبريت في النفط بكميات كبيرة يتطلب تكاليف إضافية للحصول على المواصفات القياسية للإنتاج، وعلى هذا الاساس يصنف النفط إلى النفط الحلو (نسبة الكبريت فيه قليلة)، والنفط المر (الذي ترتفع فيه نسبة الكبريت).

**ثالثا: نقطة الإنسكاب:** نقطة الانسكاب مصطلح يقصد به درجة انسياب المادة النفطية كمادة سائلة أي مدى لزوجة النفط، وترتبط بنسبة المادة الشمعية في تركيبه، فكلما ارتفعت نسبة الشمع زادت لزوجة النفط ولزم تسخينه مما يعني ارتفاع نقطة انسكابه، ويزيد ذلك من تكاليف الانتاج ويقلل من الجودة.

**رابعا: نسبة الشوائب الأخرى:** كلما زادت نسبة الشوائب في النفط الخام زادت تكاليف انتاجه، وتنخفض بذلك جودته[1].

**خامسا: مقاييس النفط:** قياس النفط يستند إلى الوحدات التالية بحسب الوزن أو الحجم:

1. حسب الحجم: وحدة القياس الأكثر شيوعا هي الوحدة الأمريكية البرميل والتي تعادل 42 غالون أي 159 لتر، ويقاس كذلك بالمتر المكعب ويعادل كل متر مكعب 6.28 برميل.
2. حسب الوزن: والوحدة المستعملة عالميا هي الطن وفيها حوالي 7 براميل من النفط وتشمل ثلاث مقاييس:

- الطن الطويل ويساوي 1006 كغ.
- الطن المتري ويساوي 999 كغ.
- الطن القصير ويساوي 906 كغ.

**المطلب الثاني: ماهية السعر النفطي**

يعتبر موضوع تسعير البترول من أكثر الموضوعات إثارة للجدل وإحاطة بالغموض والسرية، وبصرف النظر عن أي اعتبارات اقتصادية قد تشير بسعر أو بآخر، فإن هناك اعتبارات أخرى عديدة تلعب دورا مهما للغاية في تحديد أسعار البترول، إلى حد فهم عملية

[1] محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص09.

التسعير وادراك المغزى وراء سعر معين أو غيره، كانا دائما أمران يصعبان على فهم الكثيرين من خارج الصناعة البترولية، وقبل التطرق إلى العوامل المحددة لأسعار النفط، نقوم أولا بتداول مفهوم السعر النفطي.

**الفرع الأول: مفهوم سعر النفط**

السعر النفطي يعني : " قيمة تلك المادة أو السلعة البترولية، يعبر عنها بالنقد نتيجة تأثير عدة عوامل اقتصادية، واجتماعية، ومناخية، وسياسية، بالإضافة إلى طبيعة السوق السائدة حينها ". وتختلف طرق تحديده ومختلف العوامل المؤثرة فيه حسب مراحل تطوره التاريخي، إذ حدد في البداية على أنه تكلفة الانتاج مضافا اليها الربح المتوسط، وبتغير طبيعة السوق تغير مفهوم السعر ليصبح سعرا احتكاريا تسيطر عليه الشركات البترولية الكبرى، وفي الستينات أصبح سعرا محتكرا من قبل الدول المنتجة، وبعد تغير ميكانيزمات السوق البترولية أصبح يحدد وفق شروط العرض والطلب[1].

**الفرع الثاني: أنواع أسعار النفط[2]**

**أولا:** الأسعار الإسمية: هي الأسعار الحالية التي يجري التعامل بها عمليا في السوق في تاريخ معين بموجبها بسعر برميل النفط الواحد والمتر المكعب من الغاز.

**ثانيا:** السعر الحقيقي: هو السعر الإسمي الحالي منسوبا إلى سنة الأساس ويتم حسابه حسب السعر الإسمي الحالي بعد استبعاد تأثير عوامل التضخم المائلة بين سنة الأساس المعتمدة والسنة الحالية، وبموجبه يتم المقارنة بين القدرة الشرائية المتحققة عن بيع برميل النفط الواحد في السنة الحالية عنها في سنة الأساس.

**ثالثا:** السعر الإقتصادي: قد يشترك أكثر من عامل في تحديد السعر الإقتصادي، وتتداخل هذه العوامل في السوق ضمن عوامل العرض والطلب، يتم بموجبها تحديد السعر الإقتصادي، ويعتبر السعر الإقتصادي هو السعر الذي يحسب سعر النفط والغاز بالإعتماد على العوامل

[1] Ayaub Antoine, **Percebois Jacque, Pétrole**, Marvhé et stratégies, Economica, Paris, 1987, p:03.

[2] عماد الدين محمد المزيني، **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية**، مجلة جامعة الأزهر، المجلد:15، العدد:01، غزة، فلسطين، 2013، ص ص: 330-331.

الإقتصادية، وتتضمن تلك العوامل أسس ومبادئ إقتصادية علمية، مثل( القيمة النفعية لها، قدرتها في الطبيعة، تكاليف انتاجها وأسعار السلع البديلة لها التي تقدم نفس الخدمات، وتحتوي نفس المواصفات)، ولذلك فإن السعر الإقتصادي للنفط والغاز يختلف في تقديرنا عن السعر الحقيقي (أو الموضوعي).

**الفرع الثالث: العوامل المحددة لأسعار النفط**

تخضع السوق العالمية للنفط إلى مجموعة من التطورات المهمة قادت إلى حدوث اختلاف كبير في ميزان العرض والطلب، حيث أن السوق النفطية ذو طبيعة خاصة تأخذ خصوصية من تداخل العوامل الإقتصادية مع العوامل السياسية، والتي تتفاوت أهميتها ودرجة تأثيرها على أسعار النفط الخام في السوق، ويبدو أن إشكالية تحديد أسعار النفط الخام تعتمد في جزء أساسي منها على ما تحدثه عوامل العرض والطلب في السوق العالمية، فضلا عن وجود قوى أخرى محركة لها تأثيرها في الأسعار.

**أولا: العوامل الإقتصادية والسياسية**

من أهم العوامل المحددة لأسعار النفط، نجد العوامل الإقتصادية التي تصاغ في النظرية الإقتصادية بأن لكل سلعة سعرا يتحدد وفق قانون العرض والطلب، مع الإقرار بوجود عوامل مؤثرة أخرى يصعب التحكم فيها، ودون أن ننسى أن سعر النفط كان يتحدد وفق معايير غير إقتصادية قبل الثمانينات من القرن الماضي، ويمكن ذكر بعض العوامل الإقتصادية والسياسية المحددة لأسعار النفط، ومنها[1]:

1. **العرض والطلب العالميين على النفط:** من أهم العوامل الأساسية في تحديد سعر النفط، هو العرض والطلب العالميين، فالعلاقة التي تربط بين العرض النفطي (الانتاج) وأسعار النفط هي علاقة عكسية أي كلما زاد العرض انخفضت الأسعار والعس صحيح، أما العلاقة بين الطلب على النفط (الاستهلاك) والأسعار هي علاقة طردية، أي كلما زاد الطلب ارتفعت الأسعار والعكس صحيح.

[1] عيسى مقليد، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الإقتصادية**، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، (غير منشورة)،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2008، ص107.

2. **مستوى النمو الإقتصادي في الدول المستهلكة:** يعتبر النفط والطاقة بصفة عامة عنصر رئيس ضمن مراحل عملية الإنتاج، إذ أن التقدم الإقتصادي الحاصل حاليا مرتبط أساسا باستعمال الطاقة التي تعد مؤشر على مستوى التنمية والنمو الإقتصادي في مختلف دول العالم، كما أن ارتفاع نعدلات النمو الإقتصادي وتوسع حجم النشاط الإقتصادي يؤديا حتما إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط، وبالتالي ارتفاع السعر وفي المقابل فإن انخفاض أو تباطؤ معدلات النمو الإقتصادي يؤدي إلى انخفاض الطلب العالمي وبالتالي انخفاض أسعار النفط.
3. **مستوى المخزونات:** تتأثر أسعار النفط بمستوى مخزونات الدول المتقدمة من النفط ومشتقاته مع العلم أن مستوى المخزونات غير مستقر ويتغير باستمرار مما يؤدي إلى عدم استقرار سعر النفط، إذ أن ارتفاع حجم المخزونات ينتج عنه تراجع الطلب على النفط وبالتالي انخفاض السعر والعكس صحيح[1].
4. **المضاربة في الأسواق النفطية:** تعد المضاربة عامل رئيس في عدم استقرار أسعار النفط في أسواق المعاملات الحرة، حيث تؤدي التوقعات المتفائلة للمضاربين حول مستقبل الأسعار إلى اقبالهم المتزايد لشراء العقود النفطية الآجلة وبالتالي ارتفاع سعر النفط في حين تؤدي التوقعات المتشائمة إلى تخليصهم من هذه العقود عن طريق بيعها في السوق مما يؤدي إلى انخفاض السعر، مع العلم أن الإرتفاع المسجل في أسعار النفط مع بداية العقد الحالي شجع الكثير من المضاربين على الانتقال من الأسواق المالية إلى أسواق المعاملات النفطية الحرة مما ساهم في رفع الأسعار الإسمية إلى مستويات قياسية خلال سنة 2007 والنصف الأول من سنة 2008.
5. **العوامل الجيوسياسية:** لا تبتعد السياسة النفطية بمحوريها الأسعار والإنتاج كثيرا عن السياسة الدولية وبما يجري في الساحة العالمية من علاقات سياسية دولية وبالتحديد تعتبر السوق العالمية أهم الموضوعات الجوهرية في تشكيل العلاقات الدولية، ولقد أدت

[1] Farid Yaici, Le Marché Pétrolier, Situation, Acteurs**, Stratégies Quelles Perspecctives Pour Lalgerie**, Cread, Algerie, 2005, P56.

الشركات النفطية العالمية ومنذ اكتشاف النفط العربي دورا هاما في تحديد السياسة النفطية وحاولت كثيرا وجادة أن تربط النفط بمصالح دولها وهي أدت دورا في جعل النفط عاملا متغيرا يتأثر بالسياسة الدولية أو بالعلاقات الدولية بمعنى أدق.

6. **سعر الصرف:** خضعت العلاقة العلاقة السببية بين سعر صرف الدولار وأسعار النفط الخام (حيث تتم أغلبية عقود بيع النفط بالدولار)، للعديد من الدراسات الإقتصادية التي توصلت إلى نتائج غير حاسمة، وقد قاد الجدل الواسع في تحديد طبيعة العلاقة بين الدولار وأسعار النفط واتجاهها إلى أربعة وجهات نظر، وجهة النظر الأولى: علاقة سببية أحادية الإتجاه من سعر صرف الدولار إلى أسعار النفط الخام من خلال الآثار المباشرة وغير المباشرة لانخفاض الدولار التي تؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط الخام، ووجهة النظر الثانية: ترى ارتفاع أسعار النفط الخام تسبب خفض الدولار بسبب زيادة العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي بحيث لا توجد علاقة بينهما.

أما وجهة النظر الثالثة: فقد توصلت إلى وجود علاقة سببية متبادلة بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار، إذ يجمع هذا الرأي وجهتي النظر السابقتين، بينما تشير وجهة النظر الرابعة إلى أن كلا من سعر صرف الدولار وأسعار النفط الخام تتحكم بها عوامل متباينة فالأول يتحدد بما تطرحه نظريات سعر الصرف، والثاني تتحكم به الطبيعة الخاصة للسوق النفطية وهما نتاج لهيمنة الإقتصاد الأمريكي بحيث لا توجد علاقة بينهما.[1]

**ثانيا: دور منظمة الأوبك في تحديد سعر النفط:**

إن الحيف والظلم الذي عانت منه شعوب الدول المنتجة للنفط من قبل الشركات النفطية العالمية قد جعلت حكوماتها تفكر كيف يمكن لها أن تأخذ حتى ولو جزء من حقها في نفطها فكان انشاء منظمة أوبك عام 1960، وبموجب قرار المؤتمر التأسيسي الأول الذي عقد في بغداد في 1960/09/14 وهو كرد فعل لسياسات الشركات العالمية للبترول والتي كانت

[1] جمال قاسم حسن، مرجع سبق ذكره، ص16.

تجحف الدول الدول المصدرة للنفط[1]. لقد كانت السياسات الإستقطاعات السعرية التي اعتمدتها الشركات النفطية أحد الأسباب المباشرة لتأسيس منظمة أوبك، فلم تنفك الشركات النفطية تلك من التخفيض المستمر المعلن للنفط.

وتعد منظمة الأوبك الفاعل الرئيس في سوق النفط العالمية إذ تساهم بنسبة 35% من الانتاج العالمي اليومي من النفط الخام، كما يتوقع أن ترتفع هذه النسبة لتصل 54.1% خلال عام 2030[2]. كما تتمتع أوبك بوصفها كارتل اقتصادي بقيمة سوقية هائلة نتيجة لضخامة حجم الإحتياطات النفطية التي تستحوذ عليها الدول العضوة في المنظمة، وهو مايجعل للأوبك دورا كبيرا في تحديد أسعار النفط في الأسواق الدولية من خلال تحكمها في كمية المعروض النفطي، فمثلا عن دورها المتواصل في ضبط الأسواق خلال الفترات العادية أو الإستثنائية من خلال إجتماعاتها الدورية التي يترتب عنها قرارات تؤثر بشكل كبير الأسعار ووفقا للإتجاه المرغوب من قبل المنظمة[3].

[1] حسين رمضان عبدالله، **التعاون بين أوبك وأوابك لخفض صادرات النفط ومساندة الأسعار**، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد: 69، المنظمة العربية للدول المصدرة للنفط، الكويت 1994، ص69-92.

[2] مدحت العراقي، **ارتفاع أسعار النفط، الأسباب، التداعيات، التوقعات**، دورية دراسات اقتصادية، العدد: 08، مركز البصيرة للبحوث والإستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، جويلية 2006، ص 19.

[3] مدحت العراقي، مرجع سبق ذكره، ص19.

**خلاصة الفصل الأول:**

ما يمكن استخلاصه في نهاية هذا الفصل، ويعد هذا الطرح النظري المستفيض لكل من التنويع الإقتصادي والإقتصاد النفطي وكذا استراتيجية التنويع الإقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة يتمثل في النقاط التالية:

- يكون تسعير النفط بالإعتماد على عديد من العوامل، منها الإقتصادية والجيوسياسية.
- يعتبر التنويع الإقتصادي في الدول التي تعتمد اقتصادياتها على إنتاج وتصدير سلعة أو مادة أولية واحدة كالنفط مثلا، مدخلا رئيسيا لتحقيق التنمية المستدامة وتنويع مداخيل الإقتصاد في هذه الدول، وهذا لدوره في تخفيف حدة استنزاف هذه المادة، وما يخلفه من آثار سلبية التنمية الإقتصادية وعلى الأجيال القادمة عبر حرمانها من الاستفادة من هذا المورد في حالة نفاذه.
- رغم أن التنويع الإقتصادي عملية اقتصادية بالدرجة الأولى، إلا أنه ضرورة حتمية من أجل اشراك جميع الموارد المجتمعية لتجاوز التناقضات والاختلالات الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي يعد التنويع طريقا آمنا لحل كل هذه المعضلات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي، داخلية كانت من خلال تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الوطني في تلبية احتياجات أفراد المجتمع، أو خارجية من خلال تعزيز الإستقلال الإقتصادي الوطني، والحد من أزماته الناتجة عن التقلبات في الأسواق العالمية لهذه المادة(السلعة).
- إن تحقيق كل هذا ينبغي أن يرتكز على برنامج اقتصادي دقيق، شامل ومتكامل، يأخذ بعين الإعتبار جميع مقومات الاقتصاد الوطني وخصائصه، وأهما الموارد المادية والبشرية المتوفرة، وكيفية تنميتها وتطويرها، ومستوياته التنموية وعلاقاته الخارجية، وهذا بما يفضي إلى تعبئة كل الجهود الوطنية وتكثيفها من أجل نجاح التنويع الإقتصادي بالشكل الذي يكفل تحقيق التنمية المستدامة.

# الفصل الثاني

**تمهيد:**

تتميز الجزائر كالعديد من دول العالم بتوفرها على مورد طبيعي مهم وهو النفط، والذي غالبا ما يشكل القطاع الرئيسي من ناحية الانتاج والتصدير أو التشغيل، هذا الإعتماد على النفط كمورد وحيد جعل من الجزائر تصبح من الدول ذات الإقتصاد الريعي، فطالما كانت هذه الثروة متوفرة بكثرة، وأسعارها في السوق العالمية مرتفعة، وفي منأى عن أي اضطراب أو اختلال كبير، فهي تمكن الدولة من الحصول على موارد مالية ضخمة تساعدها في تمويل وانجاز المشاريع الإقتصادية والإجتماعية.

لكن مع الإنخفاض الكبير والمفاجئ الذي شهدته الأسعار العالمية لهذه الثروة، وعدم انتظام أسعارها في فترات عديدة ولأسباب مختلفة اقتصادية وغير إقتصادية من جهة، وارتفاع النفقات العامة من جهة أخرى، تم الإقتناع بعدم الاستمرار في الإعتماد على قطاع واحد رئيسي لتمويل الإقتصاد، وبالتالي ضرورة تنويع مصادر الدخل للإقتصاد الوطني والإعتماد على قطاعات أخرى من أجل التقليل من التأثيرات السلبية المحتملة للتقلبات في أسعار هذا المورد أو نضوبه.

لهذا تطرقنا في هذا الفصل الثاني إلى أسباب انخفاض أسعار النفط وأثره على الإقتصاد الجزائري، كذلك قمنا بدراسة بعض الحلول الممكنة للخروج من الأزمة، كاستغلال الطاقات المتجددة والاعتماد أيضا على مختلف القطاعات الإقتصادية كالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الاستثمار الأجنبي المباشر، القطاع الزراعي، القطاع السياحي، وعليه قمنا بتقسيم القصل الثاني إلى مبحثين:

**المبحث الأول: الأزمة النفطية 2014 وتطوراتها على الإقتصاد الجزائري.**

**المبحث الثاني: التنويع الإقتصادي كإستراتيجية لمواجهة الأزمة النفطية في الجزائر.**

## المبحث الأول: الأزمة النفطية وتطوراتها على الإقتصاد الجزائري

لقد انهارت أسعار النفط بصورة حادة ومفاجئة منذ منتصف العام 2014، حيث أنه بعد الطفرة التي عرفتها الاسعار منذ مطلع الألفية الثانية واستمرت لأكثر من عقد من الزمان، انخفض سعر برميل النفط من 110 دولارا في جوان 2014 ليصل إلى حوالي 30 دولار مطلع العام 2016، وبلغة النسب المئوية فقد هبطت أسعار النفط بمعدل تجاوز 72%. ومن هنا نتساءل: مالذي يفسر هذا الانخفاض الحاد والمفاجئ؟ وماهي تداعياته على الإقتصاد الجزائري.

### المطلب الأول: أسباب الأزمة النفطية 2014

هناك مجموعة من العوامل التي أدت بأسعار النفط إلى الانهيار وأهمها:

#### الفرع الأول: زيادة العرض وانخفاض الطلب العالميين على النفط

انخفضت أسعار النفط بنحو 45% منذ سبتمبر 2014، وساهمت في ذلك مجموعة متنوعة من العوامل منها: ضعف النشاط العالمي عن المستوى المتوقع، وضعف الطلب على النفط نظرا للنشاط الاقتصادي، وزيادة العرض، وكان لضعف الطلب غير المتوقع في بعض الاقتصادات الرئيسية، وخاصة في اقتصادات الأسواق الصاعدة، دور واضح في انخفاض أسعار النفط. وربما جاء بعض هذا الضعف في الطلب بداية 2014، بينما كان تأثيره على أسعار النفط ضعيفا في البداية بفعل ارتفاع الطلب الاحترازي بسبب تصاعد التوترات الجغرافية السياسية[1].

وتشير التقديرات إلى أن انخفاض أسعار النفط كان مدفوعا بعوامل العرض والطلب على حد سواء، فزيادة المعروض النفطي على المستوى المتوقع، لاسيما من الولايات المتحدة، لم توازنه تخفيضات في الانتاج من البلدان الأعضاء في منظمة "أوبك"، كما أن الطلب العالمي على النفط (وخاصة من الصين واليابان ومنطقة اليورو) كان آخذا في الانخفاض[2].

---

[1] صندوق النقد الدولي، **التعايش مع انخفاض أسعار النفط في سياق تراجع الطلب**، مستجدات آفاق الإقتصاد الإقليمي، واشنطن، يناير 2015، ص:02.

[2] صندوق النقد الدولي، **مرجع سبق ذكره**، ص:02.

**الفرع الثاني: انخفاض النمو الاقتصادي العالمي**

لايزال الإقتصاد العالمي بعيدا عن التعافي من تداعيات الأزمة المالية العالمية التي ألمت به منذ 2008، في ظل ارتفاع مستويات المديونية العامة والخاصة وارتفاع مستويات البطالة، اللذان يؤثران سلبا على مستويات الانفاق الاستهلاكي والاستثماري في الدول المتقدمة والنامية رغم السياسات التحفيزية غير المسبوقة التي تبناها صانعو القرار لتجاوز آثار الأزمة.

وانعكست هذه التطورات على معدل نمو الاقتصاد العالمي الذي بلغ في المتوسط نحو 02% خلال الفترة( 2008-2014) مقارنة بنحو 04% لمعدل النمو المسجل خلال الفترة (2003-2007)[1].

**الفرع الثالث: ارتفاع قيمة الدولار:**

تخضع ديناميكية أسعار النفط لعدة عوامل رئيسة تساهم بدرجة كبيرة في تغير سعر برميل النفط في الأسواق العالمية، كالتوازن بين العرض والطلب والوضع الاقتصادي الكلي لاقتصادات العالم والمتغيرات الجيوسياسية، كما يساهم الدولار الأمريكي في تقلبات الطلب على النفط، حيث يقوم سعر برميل النفط الخام بالدولار الأمريكي، وبالتالي فإن أي انخفاض في سعر صرف العملة الأمريكية سيؤدي إلى ارتفاع الطلب على النفط والعكس في حالة ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي.

ولقد شهد الدولار الأمريكي ارتفاعا مقابل اليورو بنسبة 10% وسجل 01.461 متوسط عام 2014 مقارنة بحوالي 01.31 متوسط عام 2013، وارتفع أيضا مقابل الين الياباني بنسبة 08.5% وسجل 105.9 متوسط عام 2014 مقابل 97.9% خلال عام 2013[2].

[1] صندوق النقد العربي، **تقرير آفاق الاقتصاد العربي**، أبوظبي، أبريل2015،ص:04.

[2] حمزة طيبي، **العوامل المؤثرة والمحددة لأسعار النفط ومستقبلها على المديين المتوسط والطويل في ظل انهيارها منذ منتصف عام 2014**، الملتقى الدولي حول: كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية،الجزائر، 2014، ص:14.

**المطلب الثاني: أثر انخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري:**

أدى انخفاض أسعار النفط منتصف عام 2014 لنتائج سلبية على الاقتصاد الجزائري نذكر منها مايلي[1]:

-انخفاض فادح في ايرادات تصدير النفط: فقد تراجعت مداخيل صادرات النفط في الجزائر بحوالي النصف تقريبا، حيث لم تسجل سنة 2014 سوى 14.91 مليار دولار مقابل 27.35 مليار دولار سنة 2014، أي بانخفاض قدره 45.47 بالمائة.

-خسائر كبيرة في أرصدة المالية العامة: حيث تضاعف عجز المالية العامة ليصل تقريبا إلى 16% من اجمالي الناتج المحلي في 2015، واتسع هذا العجز في عام 2016 حيث أن تعادل موازنة 2016 تطلب سعر بترول عند مستوى 110 دولار.

-لمواجهة الانخفاض في المداخيل النفطية والوفاء بالنفقات العامة لجأت الحكومة إلى صندوق ضبط الايرادات الذي أنشأته عام 2000 مع انطلاق فترة طفرة أسعار النفط، حيث انخفضت موارده بشكل حاد فسجل تراجع ب 1714.6 مليار دج في الفترة الممتدة بين نهاية نهاية يونيو 2014 ونهاية يونيو 2015، أي انخفاض بقيمة 33.3% على مدى12 شهرا.

-عجز في الحسابات الخارجية: حدث اتساع حاد في عجز الحساب الجاري بلغ 7.78 مليار دولار في النصف الأول من 2015، وهذا بسبب تراجع الصادرات وارتفاع الواردات، وتبعا لذلك انخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى 71% عوض 11 % في النصف الأول لعام 2014.

-انخفضت احتياطات الصرف بمقدار 35 مليار دولار في 2015 لتبلغ 143 مليار دولار، مقارنة بمستوى الذروة الذي بلغ 194 مليار دولار في 2013.

وبحكم استمرار انخفاض أسعار النفط، أدت التدابير الرامية إلى تحقيق وفورات في الميزانية العامة إلى ابطاء وتيرة النمو وضعف خلق فرص العمل في القطاع العام.

[1] عبدالحميد مرغريت، **تداعيات انخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة**، مقال منشور في مجلة العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل ، الجزائر، 2015 ، ص ص :3-4.

## المبحث الثاني: التنويع الإقتصادي كإستراتيجية لمواجهة الأزمة النفطية في الجزائر

يتطلب تحقيق التنمية الإقتصادية اعتمادا على استراتيجية التنويع الإقتصادي جملة من الإجراءات الواجب اتخاذها، من بينها العمل عل استخدام جميع القطاعات التيي من الممكن ان تساعد في نجاح عملية تنويع الإقتصاد الجزائري.

### المطلب الأول: واقع وآفاق الاستثمار في الطاقات المتجددة كبديل عن النفط في الجزائر

سعيا منها للاندماج في الإقتصاد العالمي واستغلال ثرواتها الاستغلال الأمثل، أصبحت العديد من الدول تستمد مرتكزات تنميتها من خلال الاعتماد على مصادر بديلة للتنمية عوض المصادر التقليدية على غرار الجزائر، إذ وبسبب إدراك هذه الأخيرة لمتطلبات التنمية المستدامة القائمة على أبعاد مهمة من بينها الحفاظ على البعد البيئي والاهتمام بالمجتمع في إطار أخلاقيات المسؤولية الإجتماعية، إتجهت الى استخدام بدائل تنموية نظيفة كالطاقة الشمسية لغرض الاندماج في الإقتصاد العالمي بأقل المخاطر وبالتالي تحقيق العديد من المنافع.

#### الفرع الأول: خامات الطاقات المتجددة بالجزائر

وتتلخص خامات الطاقات المتجددة بالجزائر كالآتي:

**أولا: الطاقة الشمسية ( Energie Solaire )**[1]: تمتلك الجزائر قدرات هامة من الطاقة الشمسية تأهلها لتحتل المراتب الأولى عالميا، وهذا يرجع إلى كبر وشساعة مساحتها من جهة، بالإضافة إلى موقعها الجغرافي الاستراتيجي ولظروفها المناخية من جهة أخرى، حيث أن مدة سطوع الشمس على كامل التراب الوطني تفوق تقريبا 2000 ساعة في السنة، ويمكن أن تصل 3900 ساعة في الهضاب العليا والصحراء. كما أن الطاقة المتوافرة يوميا على مساحة عرضية

[1] Ministère de l'énergie et des mines, Guide des Energies Renouvelables, Edition 2007, Algérie, p: 39.

قدرها واحد متر مربع تصل إلى 05 كيلواط ساعي على معظم أجزاء التراب ال وطني، وتكون بنحو 1200 كيلواط ساعي/ م $^2$ / السنة في شمال البلاد و 2263 كيلواط ساعي/ م $^2$ / السنة في جنوب البلاد[1].

والجدول الموالي، يوضح القدرات الشمسية للجزائر:

**الجدول رقم ( *01* ):القدرات الشمسية للجزائر من خلال المناطق**

| المناطق | منطقة ساحلية | هضاب عليا | صحراء |
|---|---|---|---|
| مساحة | 04 | 10 | 86 |
| معدل اشراق الشمس ( ساعة / سنة ) | 2650 | 3000 | 3500 |
| معدل الطاقة المحصل عليها ( كيلو وات ساعي م$^2$ / ساعة ) | 1700 | 1900 | 2650 |

**Source** : Ministère de l'énergie et des mines, Guide des Energies Renouvelables, Edition 2007, Algérie, p: 39.

**ثانيا: طاقة الرياح ( Energie Eolienn ):** لا يمكن للشمس أن تكون مصدرا لكل الطاقات المتجددة، ففي حين لا تحتوي الجزائر على مواقع ذات شدة رياح مرتفعة، يبدو أيضا أن الطاقة الريحية أقل قدرة على جذب الاستثمار من الطاقة الشمسية، إذ أن الجزائر تحتل مراتب متأخرة في قائمة الدول المستقطبة للاستثمار في مجال طاقة الرياح مقارنة بما تستقطبه مصر وتركيا وفرنسا وجنوب أفريقيا وحتى البرتغال، ويفسر هذا الترتيب المتراجع بكون القطاع يقتصر إلى حد الآن، على الاستثمار في مزارع الرياح في اليابسة ( **on-shor**)، أما الاستثمار في توربينات الرياح في البحر ( **off-shore** ) فهو لا يزال أقل تطورا وأكثر تكلفة[2].

[1] Ministère de l'énergie et des mines, Guide des Energies Renouvelables, Edition 2007, Algérie, p: 39.

[2] الخياط محمد مصطفى، **الطاقة المتجددة في الوطن العربي**، مجلة الكهرباء العربية، العدد: 97، مصر، جوان 2009، ص: 04.

بحيث يتغير المورد الريحي في الجزائر من مكان لآخر، وهذا ناتج أساسا عن الطبوغرافيا وعن المناخ المتنوع ففي حين أن الجنوب يتميز بسرعة رياح أكبر منها في الشمال خاصة في الجنوب الغربي حيث تزيد سرعتها عن 04م /ثا وتزيد قيمتها عن06م/ ثا في منطقة أدرار، فإنه يلاحظ على العموم أن معدل سرعة الرياح غير مرتفعة جدا في الشمال لكن تم تسجيل وجود مناخات تفضيلية على المواقع الساحلية لوهران، بجاية وعنابة وكذلك على الهضاب العليا لتيارت والخيتر وأيضا على المنطقة التي تحدها بجاية شمالا وبسكرة جنوبا، وهو الأمر الذي يعزز قيام حقول الرياح النموذجية[1].

**ثالثا: الطاقة الكهرومائية ( Energie Hydroélectrique )**: تتميز الطاقة المائية بعدم انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو كنتيجة لاستخدامها، إلا أن انشاء المحطات المائية قد يسهم في تغيير أنماط المعيشة بالمناطق التي تقام بها، حيث يتسبب انشاء السدود والخزانات في تهجير السكان من مناطق إقامتهم التي اعتادوها إلى مناطق أخرى، بالإضافة إلى أن خزن المياه في خزانات ضخمة يؤدي إلى رفع نسبة التبخر في تلك المناطق مما يؤدي لارتفاع درجة الحرارة والرطوبة وبالتالي تغير طبيعة المناخ.

وتبلغ حصة حظيرة الإنتاج الكهرومائي بالجزائر بما استطاعته 286 ميغاوات وترجع هذه الاستطاعة الضعيفة إلى العدد غير الكاف لمواقع الإنتاج الكهرومائي وإلى عدم استغلال المواقع الموجودة استغلالا كفؤا، وساهمت طاقة المياه في إنتاج ما استطاعته 228 ميغاوات من الطاقة الكهرومائية سنة 2009، والجدير بالذكر أيضا في هذا المجال مشروع تحلية مياه

[1] Ministère de l'énergie et des mines, op.cit, p: 41.

البحر الضخم بمرسى الحجاج ( ولاية وهران ) والذي من المتوقع أن يبدأ في إنتاج ما سعته 500 ألف متر مكعب/ يوميا من المياه الصالحة للشرب سنة 2012[1].

**رابعا: طاقة الكتلة الحيوية ( L'énergie de biomasse )**: تعد الكتلة الحيوية أحد مصادر الطاقة التي شاع استخدامها في القرون الماضية خاصة قبل ظهور النفط، وتتكون الكتلة الحيوية من مواد محلية ( مثل مخلفات المحاصيل، الخشب، روث الحيوانات..إلخ ). وعلى الرغم من أن كثيرا من دول العالم قد انتقلت من استخدام هذا المصدر إلى مصادر الطاقة الأحفورية وبخاصة مع إنتاج النفط، إلا أن الكتلة الحيوية لا تزال المصدر الوحيد للطاقة لأكثر من 02 مليار نسمة يعيش معظمهم في جنوب آسيا وفي أواسط أفريقيا وتصل الكميات المستخدمة منها إلى أكثر من 1110 مليون طن مكافئ للبترول سنويا، وبالتالي فإنها تشكل حوالي 10% من المصادر الأولية للطاقة العالمية والتي تقدر بحوالي 11500 مليون طن مكافئ للبترول. ونظرا لصعوبة تقدير كميات الكتلة الحيوية عالميا فإن هذه الأرقام هي أرقام تقديرية، وتتجلى في استخدام الخشب للطهي والتدفئة في المناطق المعزولة أيام الشتاء، واستغلال مخلفات الحيوانات كأسمدة طبيعية لخصوبة الأراضي الفلاحية[2].

وتنقسم الجزائر الى منطقتين: المنطقة الصحراوية الجرداء والتي تغطي 90% من المساحة الاجمالية للبلاد. ومنطقة المشجرة التي تغطي مساحة قدرها 2500000 هكتار، أي

[1] بلقاسم سعودي، عبد الصمد سعودي، **مصادر الطاقات المتجددة وبرامج ومشاريع استغلالها في الجزائر في ظل الآثار البيئية للصناعة البترولية – واقع وآفاق لتنمية مستدامة أفضل** -، الملتقى الوطني حول: فعالية الاستثمار في الطاقات المتجدد في ظل التوجه الحديث للمسؤولية البيئية"، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 02 – 03 نوفمبر 2013، ص: 07.

[2] الخياط محمد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص: 04.

حوالي 10% من مساحة البلاد، وتغطي الغابات حوالي 1800000 هكتار، في حين تمثل التشكيلات الغابية المتدرجة في الجبال 1900000 هكتار[1].

**خامسا: طاقة باطن الأرض ( Energie Géothermique ):** تتركز جل قدرات طاقة حرارة باطن الأرض في أفريقيا كلها في الجهة الغربية فقط، حيث يشكل كلس الجوراسي في الشمال الجزائري احتياطيا هاما لحرارة الأرض الجوفية، ويوجد أكثر من 200 منبع مياه معدنية حارة واقعة أساسا في مناطق شمال شرق وشمال غرب البلاد، وتزيد هذه المنابع عن درجة حرارة 40° مئوية وقد تصل إلى ما درجته 96° مئوية، ومن الممكن استغلال منابع المياه المعدنية الحارة في توليد ما استطاعته أكثر من 700 ميغاوات[2]، تم إنشاء ما نسبته 06.3% منها مع نهاية سنة 2009.

ويتم استغلال هذا المصدر عادة في شكل حمامات معدنية حارة والتي تساهم في إنشاء فرص العمل وتوفير المياه الحارة مباشرة للمنازل وحتى الفنادق دون تكلفة تسخينها، كما من شأن فتح آفاق لتنمية قطاع السياحة ويمكن أن تستخدم الطاقة الحرارية الجوفية مباشرة لتوفير الحرارة للأبنية والعمليات الصناعية خاصة في المناطق القريبة من السطح.

**الفرع الثاني: آفاق استغلال الطاقة المتجددة في الجزائر**

حرصا منها على نجاح برنامج الطاقات المتجددة، تعتزم الجزائر تطوير قدراتها الصناعية من خلال إنشاء شبكة للمناولة في هذا القطاع . في مجال الطاقة الشمسية الكهروضوئية، يتوقع تحقيق في سنة 2013 نسبة إدماج الصناعة الجزائرية قدرها 60%، على

[1] Ministère de l'énergie et des mines, op.cit, p: 47.
[2] Ibid, p: 42.

أن تصل إلى نسبة 80% في الفترة الممتدة ما بين 2014 و 2020، وهذا بفضل إنشاء مصانع لإنتاج الألواح الكهروضوئية، السيليسيوم، منوبات التيار، البطاريات، المحولات والكوابل والأجهزة الأخرى التي تدخل في بناء المحطات الكهروضوئية [1]. وبخصوص الطاقة الشمسية الحرارية يرتقب بلوغ نسبة إدماج تقدر بـ 50% في الفترة الممتدة ما بين 2014 و 2020، وسيتم تجسيد هذه الأهداف من خلال:

- بناء مصانع لصناعة المرايا؛
- بناء مصانع لصناعة أجهزة السائل الناقل للحرارة وأجهزة تخزين الطاقة؛
- بناء مصنع لصناعة أجهزة كتلة الطاقة؛
- تطوير نشاط الهندسة وقدرات التصميم والتزويد والإنتاج. وخلال الفترة الممتدة ما بين 2021 و2030، فإن نسبة الإدماج ستفوق 80 % مع ضمان توسيع قدرة إنتاج الوحدات المذكورة أعلاه.

وخلال عام 2013 في مجال طاقة الرياح، تم إطلاق دراسات لإقامة صناعة متعلقة بالطاقة الريحية للوصول إلى نسبة إدماج تقدر بـ 50% في الفترة الممتدة بين ( 2014 – 2020 ). وعليه تم إتخاذ إجراءات تتلخص فيما يلي[2]:

-بناء مصنع لصناعة الأعمدة و دورات الرياح؛

-إنشاء شبكة وطنية للمناولة لصناعة أجهزة أرضية رافعة؛

[1] سليمان كعوان، صورية ديب، **امكانيات وتحفيزات الجزائر في الطاقة المتجددة وآفاقها المستقبلية**، الملتقى الوطني الثاني عشر حول : فعالية الاستثمار في الطاقات المتجدد في ظل التوجه الحديث للمسؤولية البيئية"، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 11 – 12 نوفمبر 2014، ص ص: 06 – 07.

[2] بالاعتماد على موقع الوكالة ال وطنية لتطوير الاستثمار: **http://www.andi.dz/index.php/ar/les-energies-renouvelables**. تاريخ الإطلاع: 25 / 02 / 2017.

-الرفع من كفاءة نشاط الهندسة وقدرات التصميم والتزويد والإنجاز من أجل بلوغ نسبة إدماج تقدر على الأقل بـ 50% من طرف المؤسسات الجزائرية، قد تفوق نسبة الإدماج 80% في الفترة الممتدة بين ( 2021 – 2030 ) بفضل توسيع قدرات الإنتاج.

بالإضافة إلى كل ما سبق، مصادر أخرى لإنتاج الطاقة المتجددة تمتلكها الجزائر، يمكن استغلالها منها:

-الطاقة الحرارية الأرضية؛

-الكتلة الحيوية؛

-الكهرومائية.

والجدول الموالي، يمثل برنامج تنمية الطاقة المتجددة ( 2015 – 2030 ):

**الجدول رقم (*02*):برنامج تنمية الطاقة المتجددة ( 2015 – 2030 )**

الوحدة: ميغا واط

| | المرحلة الأولى ( 2015 – 2020 ) | المرحلة الثانية ( 2021 – 2030 ) | المجموع |
|---|---|---|---|
| الطاقة الشمسية الضوئية | 3000 | 10575 | 13575 |
| قوة الرياح | 1010 | 4000 | 5010 |
| الطاقة الشمسية المركزة | - | 2000 | 2000 |
| التوليد المشترك للطاقة | 150 | 250 | 400 |
| الكتلة الحيوية | 360 | 640 | 1000 |
| الطاقة الحرارية الأرضية | 05 | 10 | 15 |
| المجموع | 4525 | 17475 | 22000 |

**المصدر**: تم انجاز الجدول بالإعتماد على موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

**http://www.andi.dz/index.php/ar/les-energies-renouvelables**

تاريخ الإطلاع: 25 / 01 / 2017.

من خلال الجدول السابق، يتبين لنا أن برنامج تنمية الطاقة المتجددة ركز على الطاقة الشمسية الضوئية وطاقة الرياح. فمن المخطط له أن تصل الطاقة الشمسية الضوئية في المرحلة الأولى ( 2015 – 2020 ) 3000 ميغاواط، وفي المرحلة الثانية ( 2021 – 2030) 10575 ميغاواط. أما طاقة الرياح فمن المتوقع أن تصل إلى 1010 ميغاواط في المرحلة الأولى، وإلى 4000 ميغاواط في المرحلة الثانية.

**المطلب الثاني: البدائل غير الطاقوية**

هناك العديد من القطاعات، والتي من الممكن أن تساعد الجزائر في الخروج من الأزمة الحالية، بدون الإعتماد على المصادر الطاقوية، سندرس في هذا الجزء أهم هذه القطاعات.

**الفرع الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني**

تعتبر المؤسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جزءا هاما من النسيج الإقتصادي وذلك بسبب الخصائص والامكانيات التي يتمتع بها هـ 02ذا النوع من المؤسسات، وبسبب الدور الكبير والبارز الذي تؤديه في بناء اقتصاد الدولة من خلال تحقيق متطلبات التنمية المستدامة من الجانب الإقتصادي والاجتماعي والتي يمكن قياسها من خلال نسبة توفر مناصب الشغل والمساهمة وتحقيق القيمة المضافة بالإضافة إلى الدور الكبير الذي تؤديه في مجال ترقية الصادرات ومساهمتها في التنمية المحلية، لهذا تعتبر من إستراتيجيات تنويع الإقتصاد الجزائري لمواجهة الأزمة النفطية.

**أولا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل[1]:**

يعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أكبر القطاعات المستقطبة لليد العاملة ومن أكبر المساهمين في خلق فرص الشغل وهذا نتيجة اهتمامها بالمهن الحرفية التي تعتمد على اليد العاملة البسيطة وعدم استخدامها للتكنولوجيا المتطورة لارتفاع ثمنها، وتعتبر أكثر قدرة

[1] كربالي بغداد، ديلمي مصطفى، **دور القطاعه الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الثالث حول:"سياسات التشغيل في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، يومي 02-03 ديسمبر 2014، ص17.

على امتصاص العمالة لانخفاض تكلفة خلق فرص العمل، كما توفر فرص توظيف للعمالة أقل مهارة في ظل تغير مفاهيم الشباب وخريجي الجامعات ودفعهم إلى العمل الحر وملائمتها للملكية الفردية والعائلية وشركات الأشخاص.

ولاشك أن التطور المستمر الذي تعرفه هذه المؤسسات في الجزائر من ناحية عددها، سمح لها بتوفير العديد من مناصب الشغل بين مختلف الإحصائيات الرسمية في الجزائر، إن هذا الصنف من المؤسسات يعتبر الوسيلة الفعالة لتقليص البطالة وبالتالي امتصاص وتخفيف الضغط الاجتماعي.

وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تشغل حسب بعض الإحصائيات الرسمية الأعداد المبينة في الجدول التالي:

**جدول رقم (03): تطور تعداد مناصب الشغل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين (2007 إلى نهاية السداسي الأول من 2013).**

| السنوات | عدد السكان المشغلين | مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | المؤسسات الخاصة (صناعة تقليدية) | المؤسسات العمومية | المجموع | نسبة مساهمة الم ص وم في التشغيل% |
| 2007 | 9968906 | 1298253 | 57146 | 1355399 | %13.60 |
| 2008 | 10315000 | 1487423 | 52786 | 1540209 | %14.93 |
| 2009 | 10544000 | 1494949 | 51635 | 1546584 | %14.67 |
| 2010 | 10812000 | 577030 | 48656 | 1625686 | %15.04 |
| 2011 | 10661000 | 1676111 | 48086 | 1724197 | %16.17 |
| 2012 | 11423000 | 1800742 | 47375 | 1848117 | %16.18 |
| 2013 | 11964000 | 1869363 | 46132 | 1915495 | - |

المصدر: عليان نبيلة، **الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة–دراسة حالة الجزائر–**، مذكرة ماستر أكاديمي تخصص مالية المؤسسة ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة،الجزائر، 2015/2014، ص: 116.

من خلال الجدول السابق والذي يوضح تطور تعداد مناصب الشغل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مابين 2007 إلى السداسي الأول من 2013 أن

عدد منصب الشغل تطور بحوالي 5 آلاف منصب بين2007 و2012 وهذا التطو استمر حتى سنة 2013 حيث بعد ما كان عدد السكان المشتغلين 11423000 في 2012 أصبح 11964000 في السداسي الأول من سنة 2013.

وهذا التطور تعداد مناصب الشغل كان بنسبة كبيرة في المؤسسات الخاصة والذي يعرف تزايدا من سنة إلى أخرى حيث ارتفع بين سنة 2007 و 2012 بأكثر من نصف مليون منصب شغل، وعلى عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة فيلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة عرفت تراجعا نسبيا في مستويات التشغيل بلغ أكثر من 11 ألف، وهذا راجع إلى الاجراءات التي فرضتها عملية الخوصصة.

**ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات.**

باعتبار أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو من القطاعات المهيمنة على النشاطات الاقتصادية الكبرى في الجزائر، فهو بطبيعة الحال يعتبر من القطاعات المساهمة في الناتج الداخلي الخام دون النظر إلى قطاع المحروقات باعتباره القطاع الأول في الاقتصاد الوطني دون منافس، ويوضح الجدول الموالي مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات خلال الفترة الممتدة بين 2006 و 2011.

**جدول رقم( 04): تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين 2006 إلى 2011.**

الوحدة: مليار دينار جزائري

| الطابع القانوني | نسبة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام | | نسبة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| السنوات | القيمة | % | القيمة | % | القيمة | % |
| 2006 | 704.05 | 20.44 | 2740.06 | 79.56 | 3444.1 | 100 |
| 2007 | 749.86 | 19.20 | 3153.77 | 80.80 | 3903.63 | 100 |
| 2008 | 760.92 | 17.55 | 3574.07 | 82.45 | 4334.99 | 100 |
| 2009 | 816.80 | 16.14 | 4162.02 | 83.59 | 4978.82 | 100 |
| 2010 | 827.53 | 15.02 | 4681.68 | 84.98 | 5509.21 | 100 |
| 2011 | 923.34 | 15.23 | 5113746 | 84.77 | 6060.8 | 100 |

المصدر: عليان نبيلة، مرجع سبق ذكره، ص:118.

من خلال الجدول نلاحظ بأن الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في تزايد مستمر، حيث انتقل من 3444.1 مليار دج سنة 2006 إلى أن بلغت قيمته 6060.8 مليار دج سنة 2011، كما اتضح لنا أيضا أن مساهمة القطاع الخاص (للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) في تزايد مستمر، حيث ارتفعت من 79.56% أي ما قيمته 2740.06 مليار دج سنة 2006 إلى 84.77% أي ما قيمته 5137.46 سنة 2011، والذي يمكن تفسيره بالثقل الاقتصادي والاجتماعي لها بالاضافة إلى اتجاه الجزائر نحو المزيد من الانفتاح والتحرر الاقتصادي وتطبيق ميكانيزمات اقتصاد السوق المفتوح وفتح باب الإستثمار أمام الخواص.

وعلى عكس القطاع الخاص نجد أن مساهمة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام في تراجع وذلك من نسبة 20.44% سنة 2006 إلى 15.23% سنة 2011، ويعود هذا التراجع إلى عدم قدرة القطاع العام على مسايرة متطلبات وشروط إقتصاد السوق تحت وقع تحرير التجارة الخارجية وعولمة الاقتصاد.

**ثالثا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات.**

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات، بل أنها ساهمت في إحداث فائض في ميزان المدفوعات للكثير من الدول، كما أنها تحاول تغطية الجزء الأكبر من السوق المحلي بالمنتجات الاستهلاكية النهائية خاصة الغذائية منها، وهذا ما يؤدي تدريجيا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي تحسين مستوى ميزان المدفوعات من خلال تقليل الواردات.

**الجدول رقم( 05): مقارنة الصادرات خارج قطاع المحروقات بالواردات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من 2006 إلى 2012.**

**الوحدة: مليون دولار أمريكي.**

| البيان | | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الصادرات خارج قطاع المحروقات | القيمة | 1066 | 1190 | 1937 | 1047 | 1619 | 2149 | 2187 |
| | نسبة التغير | 17.53 | 11.63 | 62.77 | 45.9 | 54.63 | 32.73 | 1.76 |
| | المساهمة في الصادرات الكلية | 2.01 | 1.99 | 2.24 | 2.4 | 2.86 | 2.93 | 2.96 |
| الواردات | | 21005 | 27430 | 39479 | 39103 | 40212 | 46453 | 46801 |

**المصدر**: صلاح الدين سردوك، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الإقتصاد الوطني (دراسة احصائية 2002-2012)**، مذكرة ماستر أكاديمي تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012-2013، ص:42.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الواردات أكبر بكثير من نظيرتها للصادرات وهذا من مقارنة الصادرات خارج المحروقات والواردات للقطاع الخاص خلال الفترة 2006-2012، حيث لم تتعدى نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الصادرات الكلية في الفترة 2006-2012 نسبة 2.96% مما يدل على اعتماد الاقتصاد الجزائري على صادرات المحروقات وعليه بالرغم من الجهود المبذولة لترقية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن مجال التصدير خارج قطاع المحروقات يبقى ضعيف، مما يستوجب بذل الكثير من الجهود للحاق بدول العالم، وهذا مايدل على ضعف مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات ويرجع ذلك إلى استحواذ الصادرات النفطية على إجمالي الصادرات بنسبة 97.04% سنة 2012، وتبقى الصادرات غير النفطية مهمشة رغم تطورها في قطاعي البناء والأشغال العمومية والخدمات.

**الفرع الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر لتمويل التنمية في الجزائر**

**أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر**

تعددت مفاهيم الإستثمار الأجنبي المباشر باعتباره ظاهرة اقتصادية استقطبت اهتمام العديد من الاقتصاديين، والمنظمات والمؤسسات والهيئات الدولية، نذكر منها مايلي:

**يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه** [1]: نوع من الاستثمارات الدولية، وهو يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر الأجنبي بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة.

**يعرف المشرع الجزائري الإستثمار الأجنبي المباشر** وبمقتضى القانون 01- 10 المؤرخ في 03 يوليو 2001 والمتضمن قانون المناجم الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه:

- اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو اعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة.
- المساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.
- استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية.[2]

**ثانيا: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر:**

تنبع الرغبة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من الآثار المتوقعة منه على الكثير من المتغيرات الاقتصادية، والتي عادة ماتكون سببا في الأزمة ونتيجة لها، ومن بين هذه الآثار نذكر منها:

1. **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى التشغيل:** يعتبر التشغيل أحد الأهداف الأساسية للسياسات الاقتصادية، وينظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه وسيلة لخلق مناصب الشغل، وتتوقف قدرة الاستثمار الأجنبي المباشر لى احداث أثر إيجابي على العمل على

[1] عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية وتقييمية -** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص:251.
[2] الأمر رقم 01-03 من القانون 01-10 المؤرخ في أوت 2001، **الجريدة الرسمية**، العدد 47، الصادر بتاريخ 22 أوت 2001.

مضمون هذا الاستثمار، ففي حالة إحداث وحدات انتاج انتاج جديدة يكون خلق مناصب العمل أكبر من حالة الاندماج في مؤسسة قائمة.[1]

2. **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التحول التكنولوجي:** يظهر هذا الأثر –بشرط قدرة البلد على التعلم– من خلال احتكاك الشركات المحلية بالشركات الأجنبية الموردة للتكنولوجيا الجديدة والعالية، إذ ستتبع ذلك مساعدة تقنية وتكوينا للعمال المحليين، كما أن المنافسة التي تمارسها الشركات الأجنبية على الشركات المحلية، تدفع بها إلى ادخال التكنولوجيا العالية لضمان البقاء والاستمرارية.
3. **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية:** هناك دراسات عديدة حول علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالمبادلات التجارية، حيث تبين الدراسات أن الاستثمار الأجنبي المباشر يدعم المبادلات الدولية عندما يتم في صناعات يتمتع فيها البلد المضيف بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ (كالصناعات كثيفة العمل بالنسبة للدول النامية).
4. **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات:** إن البلدان النامية تفتح أبوابها أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة بهدف دعم موازين مدفوعاتها وتحسينها، فإن هذا يعني ضرورة أن تكون معظم المشروعات الاستثمارية الجديدة موجهة نحو التصدير، أو نحو احلال الواردات بغيرها من المنتجات والسلع المنتجة محليا، فضلا عن هذا سيقع على عاتق الدولة المضيفة تبني إجراءات وسياسات من شأنها تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة للتوجه نحو تلك المشروعات من جهة، وتقليل التدفقات من النقد الأجنبي الخارج في شكل تحويلات أرباح أو مرتبات العمال الأجانب من جهة أخرى.[2]

[1] حمزة طيبي، نورالدين النوي،الملتقى الوطني حول: **أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كمصدر للتنويع الإقتصادي خارج قطاع المحروقات**، بومرداس، الجزائر، 2016، ص:04.

[2] لوعيل بلال، **دور ارتفاع أسعار النفط في تنمية الاستثمارات العربية البينية مع الاشارة لحالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013، ص ص :97-98.

**ثالثا: مساهمة الاستثمار الأجنبي في الإقتصاد الوطني الجزائري:**

**1. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال (2002-2014):**

تمتلك الجزائر من المؤهلات والعناصر التنافسية ما يمكنها من جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة الإطار التشريعي، والتنظيمي والإداري، وكذلك قانون الإستثمار، زيادة على القدرة الذاتية لبلاد[1].

ويوضح الجدول التالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر في الفترة الممتدة من (2002-2014) كما يلي:

**جدول رقم ( 06): تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة (2002-2014)** **الوحدة: مليون دولار.**

| السنوات | قيمة التدفقات الواردة |
|---|---|
| 2002 | 1065 |
| 2003 | 633.7 |
| 2004 | 881.9 |
| 2005 | 1081.1 |
| 2006 | 1795.4 |
| 2007 | 1661.8 |
| 2008 | 2593.6 |
| 2009 | 2746.4 |
| 2010 | 2264 |
| 2011 | 2571 |
| 2012 | 1499 |
| 2013 | 1691 |
| **المجموع** | **20483.9** |

المصدر:المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية**، الكويت،2013-2014، ص:157.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (..) اعلاه أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر سجلت انخفاضا خلال 2002-2003 يقدر ب 431.3 غير أن التدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر شهدت ارتفاعا خلال الفترة 2003-2006

[1] عمار بن عيشي، الغالي بن إبراهيم، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص مستويات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2010)**، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القصاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالإشتراك مع مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص:4.

حيث قدرت ب 633.7 مليون دولار سنة 2003 و 1795.4 مليون دولار خلال سنة 2003. غير أن الاستثمار الأجنبي المباشر انخفض إلى 1661.8 مليون دولار سنة 2007 وعاود الارتفاع ليبلغ 2593.6 مليون دولار سنة 2008 و 2746.4 مليون دولار سنة 2009، إلا أنه انخفض مرة أخرى إلى 2264 مليون دولار سنة 2010 ليبلغ 2571 مليون دولار سنة 2011، وفي سنة 2012 بلغ 1499 مليون دولار وعاود الارتفاع سنة 2013 حيث بلغ 1691 مليون دولار.

**تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب القطاعات الإقتصادية:**

إن التوزيع القطاعي للإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر لاتزال محصورة في قطاعات محدودة مثل قطاع الطاقة خاصة فيما يتعلق بالصناعات البترولية [1]، في حين أن القطاعات غير النفطية فإن توزيع هذه التدفقات محدود، وذلك رغم الفرص والمؤهلات التي يتمتع بها كل من القطاعات الأخرى غير قطاع الصناعة بما فيها قطاع الزراعة، قطاع الخدمات، قطاع السياحة، وغيرها، والجدول الموالي يوضح توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاعات الاقتصادية في الفترة الممتدة 2002-2014.

**جدول رقم (07) توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها حسب القطاعات الاقتصادية في الفترة الممتدة 2002-2014.**

| القطاعات | عدد المشاريع | النسبة المئوية | تكلفة الاستثمار"بمليون دج" | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|---|
| الزراعة | 9 | 1.60% | 5495 | %0.23 |
| البناء | 95 | %16.84 | 59713 | %2.54 |
| الصناعة | 324 | %57.45 | 1613708 | %68.55 |
| الصحة | 6 | %1.06 | 13573 | %0.58 |
| النقل | 19 | %3.37 | 12405 | %0.53 |
| السياحة | 10 | %1.77 | 462619 | %19.65 |
| الخدمات | 100 | %17.73 | 79145 | %4.13 |
| الاتصالات | 1 | %0.18 | 89441 | %3.80 |
| **المجموع** | **564** | **%100** | **2354099** | **%100** |

[1] بلعبيدي عايدة عبير، عبدالحميد بوخورس، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر**، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة، وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر2011، ص:25.

**المصدر:** من إعداد الطالبين بالإعتماد على: الديوان الوطني للإحصاءات، العمل، البطالة، سبتمبر 2014، تاريخ الإطلاع يوم : 14-01-2017، الموقع الإلكتروني www.ons.dz

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن قطاع الصناعة يحتل الصدارة باستحواذه على معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 2002-2014 حيث تم التصريح ب 324 مشروع استثماري أجنبي بقيمة 1613708 مليون دينار جزائري مقدرة ب 68.55% من إجمالي التدفقات المصرح بها، فيما تأتي حصة قطاع السياحة في المرتبة الثانية بعد القطاع الصناعي فلقد بلغ عدد المشاريع المصرح بها في هذا القطاع 10 مشاريع بما يعادل قيمة 462619 مليون دينار جزائري قدرت ب 19.65% من اجمالي التدفقات المصرح بها، في حين احتل قطاع الخدمات المرتبة الثالثة بعد القطاع السياحي في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث تم التصريح ب 100 مشروع بقيمة 97145 مليون دينار جزائري مقدرة بنسبة 4.13% من إجمالي التدفقات المصرح بها، في حين أن باقي القطاعات الأخرى لم تستقطب عدد كبيرا من المشاريع الاستثمارية، حيث تم التصريح لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بنقص المشاريع في كل من هذه القطاعات وهي قطاع الاتصالات، قطاع البناء، قطاع الصحة، قطاع النقل، وقطاع الزراعة على التوالي، وهو ما يتطلب من السلطات الحكومية اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لجعل هذه القطاعات أكثر جاذبية للإستثمارات الأجنبية المباشرة.

## 2. حجم مناصب الشغل التي وفرها الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال القترة 2002-2014.

سنحاول ابراز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التخفيف من البطالة وذلك من خلال مناصب الشغل التي يوفرها حسب القطاعات المستثمرة، ولتوضيح ذلك سنتطرق إلى مايلي:

**أ. توزيع العمالة الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة ( 2002-2014)**، والجدول التالي يوضح ذلك

**جدول رقم (08) : توزيع العمالة الناتجة عم المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر حسب القطاعات الإقتصادية خلال الفترة 2002-2014**

الوحدة: منصب شغل

| قطاع النشاط | عدد مناصب الشغل | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| الزراعة | 619 | %0.54 |
| البناء | 18675 | %16.40 |
| الصناعة | 63928 | %56.14 |
| الصحة | 2196 | %1.93 |
| النقل | 1639 | %1.44 |
| السياحة | 14080 | %12.36 |
| الخدمات | 11242 | %9.87 |
| الاتصالات | 1500 | %1.23 |
| المجموع | 113879 | %100 |

المصدر: كحول وسيمة، دور **الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص البطالة في الجزائر خلال الفترة (2002-2014)**، مذكرة ماستر أكاديمي تخصص مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2014-2015، ص:112.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الشركات الأجنبية المستثمرة في قطاع الصناعة هي التي استقطبت العدد الأكبر من الأيدي العاملة مقارنة مع بقية القطاعات الإقتصادية الأخرى، حيث وفرت في قطاع الصناعة 63928 منصب شغل بنسبة 56.14%،والشركات الناشطة في قطاع البناء احتلت المرتبة الثانية من حيث مساهمتها في خلق فرص عمل في الجزائر حيث وفرت 18675 منصب شغل بنسبة 16.40%، ثم تأتي الشركات الأجنبية المستثمرة في قطاع السياحة في المرتبة الثالثة حيث وفرت 14080 منصب شغل أي بنسبة تعادل 12.36%، كما نجد أن الشركات الأجنبية الناشطة في قطاع الخدمات احتلت المرتبة الرابعة فلقد وفرت 11242 منصب شغل بنسبة 9.87%، ثم تليها في المرتبة الخامسة الشركات الأجنبية المستثمرة في قطاع الصحة، النقل، والإتصالات حيث وفرت 2196 منصب شغل

بنسبة 1.93%، 1639 منصب شغل بنسبة 1.44%، 1500 منصب شغل بنسبة 1.32% على الترتيب، كما نجد أن الشركات الأجنبية المستثمرة في قطاع الزراعة احتلت المرتبة الأخيرة من حيث توفيرها لمناصب الشغل في الجزائر حيث وفرت خلال هذه الفترة 619 منصب شغل فقط أي بنسبة تعادل 0.54%.

**ب. حجم مناصب الشغل التي وفرتها كل من المشاريع الأجنبية والمشاريع المحلية في الجزائر خلال الفترة 2002-2014:**

سنحاول ابراز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير مناصب الشغل مقارنة بالمشاريع الاستثمارية المحلية حيث يوضح الجدول الموالي عدد مناصب الشغل التي وفرتها الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها في الجزائر خلال الفترة ( 2002-2014) بحسب احصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

**جدوا رقم( 09) : عدد مناصب الشغل الموفرة في كل من المشاريع الأجنبية والمشاريع المحلية المصرح بها خلال الفترة 2002-2014.**

| المشاريع الاستثمارية | عدد المشاريع | النسبة (%) | المبلغ " بمليون دج" | النسبة (%) | مناصب الشغل | النسبة (%) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الاستثمار المحلي | 58324 | %99 | 8018771 | %77 | 848302 | %88 |
| الاستثمار الأجنبي المباشر | 564 | %1 | 2354099 | %23 | 113879 | %12 |
| المجموع | 58888 | %100 | 10372871 | %100 | 962181 | %100 |

المصدر: كحول وسيمة، مرجع سبق ذكره، ص:114.

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه نلاحظ أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التشغيل بالجزائر تبقى محدودة، حيث بلغ العدد الإجمالي من العمال المشغلين ضمن إطار الاستثمارات الأجنبية المصرح بها في الجزائر نحو 113879 عامل خلال الفترة (2002-2014) وهذا من إجمالي 962181 منصب شغل محقق خلال هذه الفترة أي بمعدل 12% فقط من الإجمالي، إلا أن هذه النسبة تبدو معقولة إذ ما قورنت بعدد المشاريع الأجنبية المباشرة المصرح بها خلال هذه الفترة والتي تصل إلى 564 مشروع ما نسبته 1% فقط، إلا أن

الملاحظ بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يمتلك إمكانات كبيرة في توفير الأحجام المرغوب فيها من مناصب العمل في الجزائر، إذ أن نسبة 1% من إجمالي المشروعات الاستثمارية وفرت ما نسبته 12% من مجموع مناصب العمل، فإذا تم تصور ارتفاع عدد المشروعات الاستثمارية الأجنبية إلى نسبة أكثر من 1% من مجموع الاستثمارات القائمة فإن ذلك قد يرفع من مساهمتها في توفير مناصب الشغل التي قد توفرها مجموع هذه الاستثمارات، لذلك كان منطقيا أن تكثف السلطات المعنية الجهود أكثر من أجل تحسين بيئة الاستثمار وتهيئتها من أجل استقطاب وجلب أكبر حجم ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر.

**الفرع الثالث: مساهمة القطاع الزراعي في الإقتصاد الوطني الجزائري:**

**أولا: المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والإكتفاء الذاتي:**

نظرا للأهمية التي يحظ بها القطاع الزراعي، كان على الجزائر أن تتبنى استراتيجية زراعية تنموية تهدف بالدرجة الأولى إلى معالجة حل المشاكل وتفعيل دوره في مختلف السياسات الإقتصادية والإجتماعية.

والجدول الموالي يوضح نسبة الإكتفاء الذاتي لمحصول الحبوب خلال الفترة ( 2009-2011).

**جدول رقم (10): نسبة الاكتفاء الذاتي لمحصول الحبوب خلال الفترة (2009-2011):**

الوحدة: ألف طن.

| | الإنتاج | الصادرات | الواردات | المتاح للإستهلاك | نسبة الإكتفاء الذاتي |
|---|---|---|---|---|---|
| 2009 | 5253.16 | 6.03 | 7925.19 | 13172.31 | 39.88 |
| 2010 | 4558.57 | 6.03 | 7925.19 | 12496.38 | 36.48 |
| 2011 | 3727.99 | 8.34 | 7946.15 | 11665.80 | 31.96 |

المصدر: قرومي حميد، معزوز زكية، **دور القطاع الفلاحي في سياسة التشغيل بالجزائر**، أوراق عمل القطاع الفلاحي في سياسة التشغيل بالجزائر، أوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي بعنوان : القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي، جامعة المدية، 28-29 أكتوبر2014، ص:59.

على الرغم من الحصيلة الإنتاجية للحبوب إلا أن نسبة الإكتفاء الذاتي سنة 2009 من المحصول، إلا أنها كانت بعيدة عن النسبة المرجوة من خلال الإصلاحات والسياسات التي

عكفت عليها الحكومة إبتداءا من سنة 2000، كما تدل على أن أكثر الإحتياجات الغذائية تعتمد على الاستيراد.

**جدول رقم (11): تطور إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر خلال الفترة (2005-2012):**

| السلع الغذائية | 2009-2005 | 2010 | 2011 | 2012 |
|---|---|---|---|---|
| القمح | 2330.69 | 2952.70 | 2554.93 | 3432.23 |
| الشعير | 1209.20 | 1503.90 | 1104.20 | 1551.73 |
| الذرة الشامية | 1.37 | 0.36 | 0.58 | 1.75 |
| البقوليات | 51.35 | 72.32 | 78.82 | 84.29 |
| الزيتون | 218.82 | 175.31 | 417.99 | 284.01 |
| الخضر | 5401.52 | 8640.42 | 9569.24 | 10402.32 |
| الفواكه | 2088.19 | 2705.39 | 2983.42 | 3067.38 |

المصدر: مرزيق عاشور، اعميش عائشة، **الرشادة الزراعية كلية لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة في الجزائر**، أوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي بعنوان: القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، جامعة المدية- 28-29 أكتوبر 2014، ص:72.

إن متطلبات النمو في إنتاج المحاصيل الزراعية الرئيسية في الجزائر هو معدل أقل بكثير من المعدل المطلوب للحفاظ عل حجم المعروض من المواد الغذائية والسلع الزراعية، وهذا ما سبب انخفاض معدلات الإكتفاء الذاتي بهذه المحاصيل، ومن خلال الجدول السابق يتبين أن حجم الانتاج الزراعي لمختلف المحاصيل يتسم بالتقلب والتذبذب وعذم الاستقرار، وهذا ما يستوجب الحفاظ على إحتياطي استراتيجي من الغذاء من أجل تحقيق وتلبية الاحتياجات الغذائية للسكان، وسد الفجوة الغذائية المتسعة.[1]

**ثانيا: مساهمة القطاع الزراعي الجزائري في الناتج المحلي الداخلي:**

يحتل القطاع الزراعي أهمية بالغة من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وفي الرفع من متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج الذي يعد من أهم المؤشرات التي توضح النمو الاقتصادي للبلاد، والجدول التالي يوضح مساهمة القطاع الزراعي الجزائري في الناتج المحلي الإجمالي.

[1] مرزيق عاشور واعميش عائشة، مرجع سبق ذكره، ص:74.

**جدول رقم (12): مساهمة القطاع الزراعي الجزائري في الإنتاج المحلي الإجمالي:**

| مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي | | | متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 2009 | 2010 | 2011 | 2009 | 2010 | 2011 |
| 12820.26 | 13644.41 | 16110.62 | 365.25 | 382.61 | 442.43 |

المصدر: قرومي حميد ومعزوز زكية، مرجع سبق ذكره، ص:65.

من الجدول نلاحظ أن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الإجمالي عرف تطورا كبيرا خلال الفترة (2009-2011) نظرا لتطبيق الإصلاحات الإقتصادية، ونفس الشيء بالنسبة لنصيب الفرد الجزائري من الناتج الزراعي، التي ترجع الزيادة في كمية الانتاج الزراعي من جهة، وارتفاع أسعار المنتجات من جهة أخرى نتيجة تحرير الأسعار.

**ثالثا: مساهمة الزراعة في توفير فرص العمل (العمالة) في الجزائر.**

تهدف التنمية الزراعية إل توفير فرص العمل للمشتغلين بالفلاحة وفي مجال تخصصها، بحيث يكون لها تأثير كبير في زيادة الدخل للعامل والمجتمع، وتتم عملية إضافة فرص العمل بالتوسع الأفقي في زراعة أراضي جديدة وإقامة مشاريع لها علاقة بالزراعة أو رفع إنتاجية العامل من خلال التدريب واكتساب التقنيات الحديثة، كذلك فإنه يمكن الاستفادة منها في القطاعات الأخرى، أي الحصول عل حاجاتها من عنصر العمل من فائض القوة البشرية العاملة في الزراعة.[1]

والجدول الموالي يوضح مساهمة الزراعة في توفي العمالة في الجزائر ( 2005-2011).

[1]محمد راتول، **دور القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الريفية المستدامة والتقليل من حدة البطالة "حالة الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر"**، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الثالث حول: استراتيجيات الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص:09.

**جدول رقم (13): مساهمة الزراعة في توفير العمالة خلال الفترة 2005-2011**

الوحدة: ألف نسمة

| السنوات / البيان | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القوى العاملة الكلية | 8044 | 8869 | 8594 | 9146 | 9472 | 9735 | 9599 |
| القوى العاملة الزراعية | 1380 | 1610 | 1171 | 1252 | 1242 | 1136 | 1034 |
| نسبة العمالة في الزراعة إلى العمالة الكلية (%) | 17.16 | 18.15 | 13.63 | 13.69 | 13.11 | 11.67 | 10.80 |
| نصيب العامل من القيمة المضافة في القطاع الزراعي (دولار) | 5.744 | 5.484 | 8.670 | 8.803 | 10.267 | 12.011 | ----- |

المصدر: خير الدين معط الله، سفيان عمراني، **الزراعة الجزائرية بين شح الموارد المائية وتحديات الأمن الغذائي**، مداخلة في إطار الملتقى الوطني الأول حول: حوكمة المياه في الجزائر كمدخل لتحقيق الأمن المائي، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بميلة، يومي 27-28 ماي 2013، ص:24.

من خلال بيانات الجدول السابق لاحظنا تصاعد في وتيرة القوى العاملة الكلية، يصاحبها تغيرات متذبذبة في نسبة اليد العاملة الزراعية، وذلك طيلة الفترة ( 2005-2011)، هذا وسجل نصيب العامل في القطاع الزراعي من القيمة المضافة تزايدا من موسم لآخر، ويمكن ارجاع هذا السبب إلى انخفاض عدد العاملين في القطاع الزراعي في ظل زيادة الناتج الزراعي، مع التوسع في استخدام الإمكانيات واستغلال التقنيات الحديثة في الزراعة، والتي حسنت من الانتاجية.

**الفرع الرابع: مساهمة قطاع السياحة في الإقتصاد الوطني الجزائري:**

تعد السياحة بأشكالها المختلفة ركيزة أساسية من الركائز الإقتصادية التي تزداد أهميتها مع ارتفاع مردودها المادي، والذي بات يشكل مصدرا من مصادر تمويل الاقتصاد الوطني تستفيد منه الدول ذات الإمكانيات السياحية، كونه يساهم في زيادة الدخل القومي بالعملات الأجنبية، ومنه قدرة البلد عل تسديد التزاماتها الخارجية وتغطية العجز في ميزان مدفوعات الدولة، كما أن للسياحة دور هام في خلق فرص العمل للعديد من القطاعات المرتبطة به.

**أولا: المقومات السياحية في الجزائر**

من أجل جعل السياحة تلعب دورا كاملا، لابد من توفر جملة من الامكانيات تتراوح بين امكانيات طبيعية، وتتمثل أساسا في المعطيات الجغرافية كالمناظر الطبيعية وأماكن الراحة والترفيه، الجبال والشواطئ، الغابات، الصحاري، الينابيع والحمامات الطبيعية، هذا بالإضافة إلى توفر الآثار التاريخية والمعمارية والدينية والصناعات التقليدية، وكذلك العادات والتقاليد والفنون الشعبية المختلفة.[1]

أما الامكانيات المادية فتتجسد في البنية التحتية كهياكل الاستقبال و وسائل النقل، المطارات، الطرق والموانئ، السكك الحديدية ووسائل الاتصال، والتي تعتبر من بين أهم العوامل التي تساعد عل تطوير السياحة، وأخيرا الامكانيات المؤسساتية إذ يحتاج قطاع السياحة للعديد من المؤسسات القائمة عليه، وتلعب هذه المؤسسات دورا كبيرا في ترقية القطاع السياحي. ويمكن تلخيص الإمكانيات السياحة للجزائر في الجدول الموالي:

[1] شبوطي حكيم، **الدور الإقتصادي للسياحة مع الإشارة لحالة الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المركز الجامعي الدكتور يحي فارس، المدية، العدد 5، جويلية 2015، ص:25.

**جدول رقم (14): الإمكانيات الساحية في الجزائر.**

| المقومات | طبيعية | بشرية وتاريخية | المالية والخدمية |
|---|---|---|---|
| **الإمكانيات** | - مساحة شاسعة تقدر ب 2831741 كم.<br>- شريط ساحلي بطول 1200 كم.<br>- 07 حضائر وطنية.<br>- تنوع في التضاريس والمناخ(الساحل-التل-الصحراء). | - 06 مصنفات تاريخية.<br>- العديد من المعالم الأثرية (جميلة-تيمقاد....).<br>- 07 متاحف وطنية.<br>- تنوع الصناعات التقليدية. | -شبكة نقل بري بطول 118306 كم، وشبكة نقل بالسكك الحديدية بطول 4200كم.<br>53- مطار جوي و 13 ميناء بحري.<br>1184- فندق بطاقة استيعابية 92737 سرير.<br>29- بنك ومؤسسة مالية موزعة في شكل فروع على المستوى الوطني. |

المصدر: سماعيني نسيبة، **دور السياحة في التنمية الاقتصادية والإجتماعية في الجزائر**، مذكرة ماجيستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، 2013-2014، ص:57.

## ثانيا: إحصائيات تدفق السياح إلى الجزائر:

سجلت منظمة السياحة العالمية عام 2012 زيادة في عدد السياح تقارب 10% مقارنة بعام 2011، وهذا بعد أن توصلت الجزائر إل مليوني سائح في العامين 2010 و 2011، والجدول التي يوضح التدفق السياحي إل الجزائر خلال الفترة ( 2009-2012)، وذلك حسب إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية.[1]

**جدول رقم (15): تدفق السياح إلى الجزائر خلال الفترة 2009-2012.**

| السنة / السياح | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
|---|---|---|---|---|
| **الجزائريون المقيمون بالخارج** | 1.255.696 | 1.415.509 | 1.493.245 | 1.652.101 |
| **نسبة التطور %** | 3.35 | 12.73 | 5.49 | 10.64 |
| **السياح الأجانب** | 655.810 | 654.987 | 901.642 | 981.955 |
| **نسبة التطور %** | 17.80 | 0.13- | 37.66 | 8.91 |
| **المجموع** | 1.911.506 | 2.070.496 | 2.394.887 | 2.634.056 |
| **نسبة التطور %** | 7.89 | 8.32 | 15.67 | 10 |

**المصدر**: وزارة السياحة والصناعات التقليدية (2013).

[1] زرزار العياشي ومداحي محمد، **السياحة الصحراوية في الجزائر كوجهة سياحية مستدامة: الواقع والآفاق**، مجلة المستقبل العربي، العدد 433، الجزائر، مارس 2015، ص43.

**ثانيا: مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي**

تشير إحصائيات المجلس العالمي للسياحة والسفر إلى أن متوسط مساهمة قطاع السياحة في الناتج الإجمالي تصل إلى 10% على المستوى العالمي[1]، حيث يعتبر هذا القطاع أكبر قطاع مكون للناتج المحلي في الكثير من الدول غير البترولية، كما أن بعض الدول المصدرة للبترول أعطت السياحة أهمية بالغة من أجل التخلص من تبعية إقتصادها لقطاع المحروقات.

لمعرفة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري نورد الجدول التالي:

**جدول رقم(16): مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري خلال الفترة (2003-2009).**

الوحدة: نسبة مئوية (%).

| الفترة | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | المتوسط |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة المساهمة | 1.65 | 0.21 | 0.18 | 0.18 | 0.16 | 0.17 | 0.07 | 0.31 |

المصدر: صليحة عشي، **الآداء والأثر الإقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية، باتنة، 2010-2011، ص157.

شهدت مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري تطور لم يرقى إلى مستوى التطلعات أو إلى مستوى المقومات السياحية التي تمتلكها الجزائر، فباستثناء سنة 2003 ظلت نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي دون 1% ، وهو رقم ضعيف مقارنات بالإمكانيات والمقومات التي تمتلكها الجزائر في هذا المجال.

**ثالثا: الميزان السياحي ومساهمته في الميزان التجاري:**

تعتبر السياحة عاملا مهما في تمويل ميزان المدفوعات لكثير من الدول بما تحققه من عوائد، أما عن الميزان السياحي في الجزائر فنوضحه في الجدول التالي.

[1] معراج الهواري، سليمان محمد، **إجراءات السياحة وأثرها عل التنمية الإقتصادية العالمية-حالة الإقتصاد الجزائري**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 1-2004، ص: 35.

**جدول رقم (17): تطور الميزان السياحي الجزائري خلال الفترة (2003-2009).**

الوحدة: مليون دولار.

| | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الإيرادات | 112 | 178 | 184 | 215 | 219 | 300 | 102 |
| النفقات | 255 | 341 | 370 | 381 | 400 | 400 | 470 |
| الرصيد | 143- | 163- | 186- | 166- | 181- | 100- | 368- |

المصدر: صليحة عشي، مرجع سبق ذكره، ص:161.

نلاحظ من خلال الجدول أن رصيد الميزان السياحي الجزائري خلال الفترة ( 2003-2009) كان سلبيا على الدوام وذلك بسبب ارتفاع النفقات عن الايرادات السياحية أي مقدار ما ينفق في الخارج أكثر بكثير من إيرادات الوافدين إلى الجزائر، وذلك بسبب تفضيل الخروج من الجزائر بدل السياحة الداخلية، بالإضافة إلى عدم قدرة المنتوج الجزائري على المنافسة مما أثر سلبا على الميزان السياحي الجزائري، وقد بلغ أكبر عجز سنة 2009 حيث بلغ 368 مليون دولار.

**خلاصة الفصل الثاني:**

يمكن أن نعتبر النفط مصدر الدخل الوحيد بالنسبة للجزائر لأنه يمثل نسبة 96% من إيراداتها، كما توصلنا في هذا الفصل إلى أن انخفاض أسعار النفط كان وراءه العديد من العوامل، هذا الانخفاض أثر سلبا على الاقتصاد الجزائري مما أدى إلى خسائر كبيرة في الإيرادات المالية، وبطبيعة الحال أدى هذا الإنخفاض إلى جر الدولة إلى سن العديد من القوانين والسياسات من أجل مسايرة الأزمة، لعل أهمها هو سياسة التقشف.

- ارتباط الإقتصاد الوطني بقطاع المحروقات، جعله يتأثر كثيرا بإنخفاض أسعار النفط، حيث حدثت اختلالات كبيرة في مداخيلها وستزداد خطورة من سنة لأخرى إن لم يتم التوصل إلى استراتيجية تساهم في تحقيق المداخيل.
- تولي الجزائر كغيرها من الدول اهتماما واسعا لتطوير واسعا لتطوير واستغلال الطاقات المتجددة بالنظر إلى الإمكانيات المتوفرة لديها، وبالرغممن انتاجها للطاقة من هذه المصادر يبقى دون مستوى التطلعات والإمكانات بالإضافة إلى الموقع الجغرافي والإمكانات الطبيعية، حيث يزخر فضاؤها بأكثر مما تجود به أرضها حيث أن واقعها لايزال قيد التطوير والبحث، فهي لا تلبي سوى نسبة ضئيلة من حاجياتها الطاقوية، إلا أنها تسعى إلى وضع هذه المصادر في خدمة التنمية.
- كما توصلنا إلى أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقطاع الإستثمار يعتبران قطاعين مهمين يمكن للجزائر من خلالهما أن تحقق نموا حقيقيا نظرا للمداخيل التي يمكن أن توفرها منهم، مما يمكن الجزائر من تحقيق هدفها الرامي إلى تنويع مصادر الدخل.
- وفي الأخير توصلنا إلى أن القطاع الزراعي والقطاع السياحي يعتبران من القطاعات الهامة في تحقيق التنمية، اذ يمكن لهما أن يصبحا موردا لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق تنويع الإقتصاد الوطني من خلال العمل على تحقيق الإكتفاء الذاتي بالنسبة للزراعة، وتوفير أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل بالنسبة للسياحة.

# الخاتمة العامة

## الخاتمة العامة:

لاريب أن الإعتماد على مصادر انتاجية قليلة تجعل الإقتصاد هشا وعرضة لمخاطر عدة، فاستمرار الإعتماد على النفط كمصدر رئيس للدخل من الصادرات وإيرادات المالية العامة، يؤثر على بقية الإقتصاد من خلال الانفاق الحكومي، وبالتالي تظهر أهمية التنويع الإقتصادي لتفادي هذه المخاطر ولتحقيق التنمية الإقتصادية.

وبالتالي يتبين أن نجاح عملية التنويع الإقتصادي في الجزائر رهين بالدور الذي تلعبه الدولة لمساعدة مختلف القطاعات واشراكها في العمل على تحقيق تنويع الإقتصاد الوطني، بالإضافة إلى توفير البنية التحتية اللازمة والبيئة المحفزة لنمو وتوسع قطاع الأعمال، في تحديث القوانين والتشريعات والإستثمار والإهتمام بجميع القطاعات الإقتصادية التي من الممكن أن تكون مصدرا من مصادر الدخل التي تساعد الجزائر في الخروج من الأزمة، ومن هذا المنطلق ومن خلال دراستنا هذه نلخص النتائج التالية والتي تضمن في ثناياها إجابات عن التساؤولات المطروحة في شكل دراسة.

**أولا: إختبار الفرضيات**

- **الفرضية الأولى:** تم التأكد من صحتها، حيث أن سعر النفط يتأثر بالعديد من العوامل من بينها زيادة العرض وانخفاض الطلب العالميين على هذه الثروة، كذلك تتأثر أسعار النفط بانخفاض النمو الاقتصادي العالمي، كما أن ارتفاع أسعار الدولار أثرت بشكل سلبي على أسعار النفط وأدت إلى انخفاضها.

- **الفرضية الثانية:** كذلك تم التأكد من صحتها، حيث أن انخفاض أسعار النفط أدى إلى حدوث خسائر كبيرة في أرصدة المالية العامة، كذلك حدوث عجز في الحسابات الخارجية، مما دفع الدولة للجوء إلى صندوق ضبط الإيرادات، والذي بدوره تأثر من انخفاض أسعار البترول حيث بدأ رصيده في تناقص كبير، هذا ما دفع الدولة إلى سن قوانين وسياسات تقشفية.

– **الفرضية الثالثة:** تم التأكد من صحتها، حيث توصلنا إلى أن استثمار الجزائر في الطاقات المتجددة، وفتح ابوابها على الاستثمار الأجنبي المباشر، وتنمية القطاع السياحي والزراعي، ودعم المؤسسات الصغير والمتوسط، تحصل إيرادات مالية لا بأس بها و تتح العديد من مناصب الشغل مما يسهل عملية الأنتقال من الإقتصاد الريعي الذي يعتمد على ايرادات البترول، إلى اقتصاد متنوع يعتمد على جميع المجالات القطاعية في تمويل الميزانية.

**ثانيا: النتائج المتوصل لها**

**توصلنا خلال هذه الدراسة إلى عدة نتائج نذكر من بينها ما يلي:**

- من خلال دراستنا هذه ارتأينا بأن الجزائر يجب أن تفكر اليوم أكثر من أي وقت مضى في تفعيل استراتيجية تنموية بديلة لقطاع المحروقات لتحقيق التنويع الإقتصادي حيث توصلنا إلى:
- يعتبر انخفاض الطلب وزيادة العرض من بين أهم الأسباب التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط.
- اعتماد كثير من الدول النفطية الريعية على استراتيجية التنويع الإقتصادي لمواجهة أثر تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.
- الجزائر كغيرها من الدول معنية بالتحديات الطاقوية التي يواجهها العالم وتزيد على ذلك بكون قطاع الطاقة لما هو مصدر التمويل الرئيسي للخزينة والاقتصاد ككل مما يضعها في وضع حرج جدا ، اذا لم يتم الاعداد الجيد لفترة ما بعد البترول ، وبالنظر الى كل ذلك تحاول الجزائر بذل جهود معتبرة في مجال تطوير واستغلال الطاقات المتجددة خاصة ان لها امكانات هائلة منها بالأخص في الطاقة الشمسية حيث وضعة سياسات وبرامج على المدى البعيد ، وبالإضافة الى تخصيص مبالغ مالية معتبرة لتشجيع الاستثمار في هذا المجال فمنها ما تم انجازه على ارض الواقع ومنها ما حالت دون ذلك لعوائق عدة .

- إن اهتمام الجزائر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انعكس من خلال انشاء مجموعة من المؤسسات والهيئات المالية التي تعمل على الإشراف على العمل في هذه المؤسسات وتجلى هذا الاهتمام ايضا من خلال عدة برامج وذلك في سبيل تطوير المؤسسات ومواجهة المعوقات لدفع عجلة التنمية كما تبنت استراتيجية خاصة في دعم ترقية هذه المؤسسات الذي يتضح من خلال مساهمتها في تشغيل والناتج المحلي والقيمة المضافة بالإضافة الى مساهمتها في التنمية المحلية .
- يعتبر قطاع الاستثمار الأجنبي المباشر قطاعا هاما يمكن للجزائر من خلاله أن توفر منه مداخيل وعوائد حيث تستطيع من خلاله فتح جبهات كثيرة للتشغيل والحد من البطالة.
- يعتبر القطاع السياحي قطاعا خصبا للاستثمار فيه ، فالجزائر تملك في المجال السياحي كل المقومات النجاح لمنافسة اكبر الدول السياحية في العالم ، فبلادنا وهبها الله عز وجل كل مقومات السياحية الناجحة من مناظر طبيعية متنوعة الى رقعة جغرافية واسعة مما جعلها تحتوي على كل انواع السياحة ولم يبقى سوى استغلال اموال الثروة النفطية المتراكمة في انشاء مرافق سياحية بمواصفات عالمية ، الجاذبة للسياح اضافة الى ضرورة التسيير المحكم والصارم.
- وفي الاخير خلصنا الى ان القطاع الزراعي يعتبر من بين الخيارات التي يمكن ان تحقق من خلالها الجزائر تنمية المحلية المنشودة ، فهو قطاع تملك فيه الجزائر كل المقومات النجاح ولكن لم يلقى العناية الكافية خاصة كتلك المخصصة لقطاع المحروقات.

**ثالثا: الإقتراحات**

ومن خلال النتائج السابقة الذكر نقترح ما يلي :

- على الجزائر تنظيم قطاع المحروقات الوطني عن طريق الاستغلال العقلاني لموارد الطاقة والحد من التوسع المفرط في استخدام وتصدير النفط .
- تطوير البحث والابتكار في مجال الطاقات المتجددة وخاصة الطاقة الشمسية وخاصة ان الصحراء الجزائرية ، تعتبر من اكثر المناطق في العالم المعرضة لأشعة الشمس .
- تنظيم الإطار القانوني الذي يشجع ويحفز على الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة .
- ضرورة العمل على تغيير توجه الجزائر الحيادي للإستثمار الأجنبي المباشر في مجال المحروقات على أن يشمل القطاعات المنتجة الأخرى، وضرورة تسريع وتيرة الاصلاحات الاقتصادية بصفة عامة، واستكمال برامج الخوصصة في الجزائر باعتبارها قناة من قنوات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.
- تشجيع الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير رأس المال، تسهيل مهارات المقاولة لدى الشباب، وكذلك انشاء سوق دائم لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم فيه كل من الحكومة الجزائرية والمؤسسات الاقتصادية، بحيث يهدف السوق إلى تعريف المستهلك بالانتاج المحلي وميزاته.
- الاهتمام بالقطاع الزراعي ووضع استراتيجية طويلة المدى لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع .
- اعطاء عناية خاصة للزراعة في مناطق الصحراوية .
- تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي .

وهذا لا يتحقق الا بوجود ارادة سياسية واضحة لتبني سياسة التنويع الاقتصادي .

ورغم كل الجهود المبذولة كان من المنطقي على الجزائر ان تفكر في البحث عن بدائل في فترت الرخاء الاقتصادي وليس وفقا للضغوطات التي تمليها الازمة النفطية اليوم.

**رابعا: آفاق الدراسة**

تناولت الدراسة استراتيجية تنويع الإقتصاد الوطني الجزائري في ظل الأزمة النفطية الراهنة، وهذه الدراسة هي جزء بسيط لموضوع يحمل الكثير من التعقيد كما أنها لاتخلو من النقائص، ونظرا لاتساع الموضوع وقبل طي صفحات هذه الدراسة نود أن نضع بعض العناوين التي قد تكون كأساس لبحوث لاحقة.

- دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنويع الإقتصادي في الإقتصاديات النفطية.
- استراتيجية استغلال عوائد النفط في تنويع مصادر الطاقة.
- دور القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر.

# قائمة المراجع

**قائـمة المراجـع :**

**أولا: الكتب**

**1. باللغة العربية:**

**1** – عبد العزيز فهمي هيكل، **موسوعة المصطلحات الإقتصادية والإحصائية** ، دار النهضة العربية، بيروت،1980

**2** – محمد سلطان أبو علي، **نظريات التنمية الإقتصادية وسياساتها** ، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الرابع، الدار العربية للعلوم–ناشرون–، لبنان، 2007

**3 –** مدنيي بن شهرة، **الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، دار الحامد للننشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2009

**4**– نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007

**5 –** حسين عبدالله،"**البترول العربي–دراسة اقتصادية سياسية**"، دار النهضة العربية،2003

**6**– عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية – دراسة تحليلية وتقييمية –** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003

**2. باللغة الفرنسية :**

**1**. Mohamed Elhocine Benissad," **éléments d économie pétroière, les hydrocarbures, présent et future**", OPU Algerie.

**2**. Ayaub Antoine, **Percebois Jacque, Pétrole**, Marvhé et stratégies, Economica, Paris, 1987

**ثانيا : اطروحات الدكتورة ومذكرات ماجستر وماستر**

**1. باللغة العربية :**

**1**– ابراهيم بلقلة، **آليات التنويع الصادرات خارج مجال المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي–دراسة حالة الجزائر–** ،مذكرة ماجستير في الإقتصاد (غير منشورة)، جامعة الشلف، 2009/2008

**2-** زرنوح ياسمينة، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر**، رسالة ماجيستير في العلوم الإقتصادية(غير منشورة)، جامعة الجزائر،2006/2005

**3-** ناجي بن حسين، **دراسة تحليلية لمناخ الإستثمار في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية (غير منشورة)، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007/2006

**4-** مصطفى بن ساحة، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الإقتصادي في الجزائر**، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مذكرة ماجستير في الاقتصاد (غير منشوة)، المركز الجامعي بغرداية،2011/2010

**5-** أمينة مخلفي، "**أثر الأنظمة الجمركية الإقتصادية على الشركات البترولية-حالة مجمع بركين**"، رسالة ماجيستير، تخصص العلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، غير منشورة"، الجزائر، 2004-2005

**6-** عيسى مقليد، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الإقتصادية**، مذكرة ماجستير في الإقتصاد، (غير منشورة)،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2008

**7-** لوعيل بلال، **دور ارتفاع أسعار النفط في تنمية الاستثمارات العربية البينية مع الاشارة لحالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013

**8-** كحول وسيمة، دور **الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص البطالة في الجزائر خلال الفترة (2002-2014)**، مذكرة ماستر أكاديمي تخصص مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2014-2015

**ثالثا : مجلات :**

**1. باللغة العربية :**

**1 –** عماد الدين محمد المزيني، **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية**، مجلة جامعة الأزهر، المجلد:15، العدد:01، غزة، فلسطين، 2013

**2 –** حسين رمضان عبدالله، **التعاون بين أوبك وأوابك لخفض صادرات النفط ومساندة الأسعار**، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد: 69، المنظمة العربية للدول المصدرة للنفط، الكويت 1994

**3** – جميل طاهر، **تقرير بشأن اجتماع الخبراء حول التنويع الإقتصادي في الدول العربية** ، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة أوابكّ، المجلد 28، 2002.

**4**- الخياط محمد مصطفى، **الطاقة المتجددة في الوطن العربي** ، مجلة الكهرباء العربية، العدد: 97، مصر، جوان 2009

**5**- زرزار العياشي ومداحي محمد، **السياحة الصحراوية في الجزائر كوجهة سياحية مستدامة: الواقع والآفاق**، مجلة المستقبل العربي، العدد 433، الجزائر، مارس 2015

**6**- معراج الهواري، سليمان محمد، **إجراءات السياحة وأثرها عل التنمية الإقتصادية العالمية-حالة الإقتصاد الجزائري** ، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 1- 2004

**7**- شبوطي حكيم، **الدور الإقتصادي للسياحة مع الإشارة لحالة الجزائر** ، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المركز الجامعي الدكتور يحي فارس، المدية، العدد 5، جويلية 2015

**2. باللغة الفرنسية :**

**1**. - Farid Yaici, Le Marché Pétrolier, Situation, Acteurs**, Stratégies Quelles Perspecctives Pour Lalgerie**, Cread, Algerie, 2005.

**رابعا : ملتقيات ومنتديات :**

**1. باللغة العربية :**

**1**- طبايبية سليمة ورباعي الهادئ، **التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية** ، مداخلة ضمن ملتقى الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف،2008

**2**- عبد الرزاق فوزي،، كاتيا بوروية، **التنمية المستدامة ورهانات االنظام اليبرالي بين الاقع والآفاق المستقبلية**،، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الاورومغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر،2009.

**3**- حمزة طيبي، **العوامل المؤثرة والمحددة لأسعار النفط ومستقبلها على المديين المتوسط والطويل في ظل انهيارها منذ منتصف عام 2014**،جامعة المدية،الجزائر ،2014

**4**- بلقاسم سعودي، عبد الصمد سعودي، **مصادر الطاقات المتجددة وبرامج ومشاريع استغلالها في الجزائر في ظل الآثار البيئية للصناعة البترولية – واقع وآفاق لتنمية مستدامة أفضل** –، الملتقى الوطني حول: فعالية الاستثمار في الطاقات المتجدد في ظل التوجه الحديث للمسؤولية البيئية"، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 02 – 03 نوفمبر 2013

**5**- سليمان كعوان، صورية ديب، **امكانيات وتحفيزات الجزائر في الطاقة المتجددة وآفاقها المستقبلية**، الملتقى الوطني الثاني عشر حول: فعالية الاستثمار في الطاقات المتجدد في ظل التوجه الحديث للمسؤولية البيئية"، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 11 – 12 نوفمبر 2014

**6**- كربالي بغداد، ديلمي مصطفى، **دور القطاعه الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الثالث حول:"سياسات التشغيل في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، يومي 02-03 ديسمبر 2014

**7**- حمزة طيبي، نورالدين النوي،الملتقى الوطني حول: **أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كمصدر للتنويع الإقتصادي خارج قطاع المحروقات**، بومرداس، الجزائر، 2016

**8**- عمار بن عيشي، الغالي بن إبراهيم، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص مستويات البطالة في الجزائر خلال الفترة ( 1990-2010)**، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القصاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالإشتراك مع مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011

**9**- بلعبيدي عايدة عبير، عبدالحميد بوخورس، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر**، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة، وتحقيق

التنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011

**10-** محمد راتول، **دور القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الريفية المستدامة والتقليل من حدة البطالة "حالة الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر"**، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الثالث حول: استراتيجيات الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011

**خامسا : تقارير**

**1. باللغةالعربية :**

**1 –** صندوق النقد الدولي، **التعايش مع انخفاض أسعار النفط في سياق تراجع الطلب**، مستجدات آفاق الإقتصاد الإقليمي، واشنطن، يناير 2015

**2-** صندوق النقد العربي، **تقرير آفاق الاقتصاد العربي**، أبوظبي، أبريل2015

**2. باللغة الفرنسية:**

**1.** – Ministère de l'énergie et des mines, Guide des Energies Renouvelables, Edition 2007, Algérie.

**سادسا : مواقع الانترنت**

**1.باللغة العربية :**

**1-** بالاعتماد على موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

**http://www.andi.dz/index.php/ar/les-energies-renouvelables**. تاريخ الإطلاع: 25 / 02 / 2017.

**ملخص الدراسة**

نظرا للأهمية الكبيرة التي تلعبها الثروة النفطية في الاقتصاد الجزائري، وباعتبارها موردا ناضبل من جهة، ولتميزها بتذبذب أسعارها في السوق العالمية الفريدة من نوعها من جهة أخرى، يحتم على الجزائر البحث عن بدائل قطاعية للمحروقات لأنها تعتبر مسألة مصيرية.

ويعتبر قطاع الطاقات المتجددة والإستثمار الأجنبي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والزراعة والسياحة من أهم القطاعات التي يمكن أن تحقق التنمية الإقتصادية للاقتصاد الوطني الجزائري، هذا إذا توفرت سياسة رشيدة من أجل تحقيق الإستغلال الأمثل والتام لهذه القطاعات، خاصة وأن الجزائر تملك كل مقومات النجاح في هاته الخيارات.

**الكلمات الدالة :** التنويع الإقتصادي، الثروة النفطية، السوق النفطية العالمية، الاستراتيجيات

**Summary of the study:**

Due to the great importance that oil wealth playing the algerien economy; and as a resource axhausted by the hand, and constantly fluctuating prices in the world market on the other hand, unique, that algeria seek alternative fuel sector because it is crucial.

Renewable energies sector is foreign investement and small and medium-sized enterprises, agriculture and tourism of the most important sectors that can bring economic development to the algerian national economy, that if a retional policy in order to optimize the use of these sectors, particularu since algeria has all the ingredients for succes in these options.

**Key words:** economic diversification, oil wealth, oil market, oil crisis, alternative fuel sector strategies in algeria.